أَوْهَامُ ابنِ مَالكٍ مِن مَنْظُورِ مُغْنِي اللَّبِيبِ لابنِ هِشَامٍ في المِيزَانِ النَّحْوِيِّ

إعداد

الدُّكتور. عبد الواحد بن محمَّد الحربيّ

الأستاذ المشارك في قسم اللُّغة العربيَّة

كُليَّة العلوم والآداب بالرَّس ــ جامعة القصيم

أَوْهَامُ ابن مَالكٍ مِن مَنْظُور مُغْنِي اللَّبيبِ لابن هِشَامٍ في المِيزَان النَّحْويِّ

عبد الواحد بن محمَّد الحربيّ
قسم اللُّغة العربيَّة ، كُليَّة العلوم والآداب بالرَّس ، جامعة القصيم ، المملكة العربية السعودية .
البريد الالكتروني :3535@qu.edu.sa

ملخص البحث:

يقوم هذا البحث على تنقيح التراث العلميّ اللّغوي وتمحيصه وتوثيقه؛ إذ إنّه يبحث في مسائل لغويّة متخصّصة في مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ) حكم فيها على بعض آراء ابن مالك أبي عبد الله جمال الدّين محمد بن مالك (٦٧٢هـ) بالوَهَم والغَلَط متّبعاً أحياناً ومبتدعاً في أخرى، وكان حكمه مثار تساؤلات ونقاشات تستدعي البحث والتنقيب والدراسة.

وقد اجتهدت في دراسة هذه المسائل وعرضها على الميزان النّحويّ المبنيّ على السّماع والقياس وآراء العلماء المتقدّمين والمتأخّرين؛ كي أصل مستعيناً بالله إلى معرفة من وافق الصّواب ومن جانبه وخرجت من ذلك كلّه بهذا البحث اليسير، راجياً أن أكون قد وفّقت فيه إلى الهدف المنشود.

وقد وصل البحث إلى نتائج، منها:

– الوقوف على مسائل علميّة دقيقة في التخصّص أفدت منها كثيراً؛ لأنّ تغليط العالم لآخر لا يمكن أن يقبل إذا لم يكن لدى المعترض أدوات الحكم في مختلف العلوم والمعارف التي يستند عليها ليوهّم غيره أو يخطِئه.

– تبرئة ابن مالك من هذا التَّوهيم والغَلَط المنسوب إليه في كثير من المسائل التي ذكرها ابن هشامٍ.

– معرفة أصل بعض الأحكام ومعرفة أصحابها الذين نسبت إلى غيرهم قصداً أو سهواً.

وفي الختام أرجو أن يكون في هذا العمل خدمةٌ وإثراءٌ للمكتبة اللغويّة بما ينفع ويفيد، ومن الله أرجو التّوفيق والسداد.

الكلمات المفتاحية: توثيق الآراء ـ تصويب الأخطاء ـ حواشي المغني ـ استدراك ـ مسائل خلافية.

Illusions of Ibn Malik from the perspective of the Bab singer by Ibn Hisham in the grammatical scale

Abdul Wahid bin Muhammad Al-Harbi
Department of Arabic Language, College of Science and Arts in Al-Rass, Qassim University, Kingdom of Saudi Arabia.
E-mail : 3535@qu.edu.sa

Abstract

The present research is based on the deep revision, examination, and documentation of the linguistic scientific heritage. It tackles some specific linguistic issues in '*Mughni al-Labib*' by Ibn Hisham al-Ansari (761H), in which he evaluated some of the opinions of Ibn Malik Abi Abdullah Jamal al-Din Muhammad Ibn Malik (672 AH), as containing confusions and errors; sometimes following the arguments of some scholars, and striking new ones in other issues. His assessment and evaluations raise questions and discussions that require exploration and study.

I have made efforts in studying these issues, and then analyzed them by the application of the syntactic approaches, based on hearing, analogy, and the opinions of the scholars of the early times and the contemporary ones, thus, with the help of Allah, aiming at finding out who was right and who avoided the truth. After the analysis of all the issues, I wrote this synthesized research, hoping that I have achieved the desired goal.

The findings of the current study include:

- building a solid understanding of specific scientific problems of the field which have greatly benefited me. Because when the scholar judges another as having made a mistake cannot be accepted if the one with the counter-opinion doesn't have the tools of judgment applicable to different fields of sciences and knowledge, and on which he relies to show that the other scholars have confusions or errors.
- Ibn Malik is acquitted of the confusion and error attributed to him by Ibn Hisham.
- Knowing the origin of some judgments and those who took them, and pointing out to whom they had been attributed, intentionally or unintentionally.

In conclusion, I hope that this research will be an enrichment for the library of linguistics, serving others in a fruitful way and beneficial to all. I hope to succeed and have recompense from Allah (Almighty).

Keywords: Documenting opinions - Correcting mistakes - Controversial issues.

مقدّمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على سيّد الأوّلين والآخرين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعدُ؛ فإنَّ الله قد أودع في الإنسان حين خلقه سُبلَ السّعي إلى كماله أو نقصانه؛ ابتلاءً وامتحاناً؛ وتفضُّلاً وإنعاماً، فكماله بعقله الذي فضّله الله به على سائر مخلوقاته، وجعَلَه مناط التّكليف والحساب، ونقصانه بما يعتريه من الخَطأ والسّهو والنّسيان، وهو فيما بينهما يعلو ويسفل بقدر قربه من أحدهما وبعده عن الآخر، وجلّ وعلا من لا يعتريه نقص ولا يزيده كمال، فهو الكمال التّام والجمال المطلق لا ابتداء له ولا انتهاء، جلّ ذكره وتقدّست أسماؤه.

وسبحان من جعل أغلاط بعض الخلائق وأوهامهم سبباً لظهور بعضهم الآخر؛ بما يبرزونه من علم ومعرفة أنعم الله بها عليهم؛ فلم يُظْهِرْها سوى أخطاء الآخرين قصداً أو عفواً، وهذا الأمر واضح جليٌّ في نواحي الحياة كلِّها، وتراث الأمم وثقافاتها واحدٌ منها، بل هو أسمى وأجل تلك النّواحي، قال تعالى: (وَرَفَعْنَا بَعْضَهُم فَوقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضَاً سُخْرِيًّا.....).

ولا تكاد تجد ـ أيُّها القارئ المنصف ـ عالماً قد ألَّف في علمٍ من العلوم، إلّا ولمصنّفاته فضائل ومناقب، وعليها مآخذ ومثالب، تتفاوت قِلّةً وكَثرةً، فكلٌ يُؤْخذ من قوله ويردّ إلّا رسولَ الله عليه الصّلاة والسّلام، وأحد هذه العلوم الّتي اتصفت بما ذُكِر: علومُ العربيّة؛ والعلماء في تآليفهم لها إما بمصنّفاتٍ مستقلّة مفردة، وإمّا بمسائل علميّةٍ متخصّصةٍ مبثوثة في مصنّفات متنوعة، وكلُّها محلُّ نظَرٍ وعناية، ثم إنَّك تجد المتتبّعين لها من العلماء المتأخّرين قد تناولوها حفظاً و شرحاً أو استدراكاً واعتراضاً.

وممّا يستحقّ الوقوف عنده، والتأمّل في أحكامه من هذه المصنّفات: كتاب "مغني اللَّبيب" لابن هشامٍ الأنصاريّ الّذي تتبَّع فيه عدداً من العلماء، ومنهم ابنُ مالكٍ في بعض مصنّفاته؛ فحكم على بعض آرائه بأنّها أغلَاطٌ أو أوهامٌ،

وهي مسائلُ ليست بالكثيرة الفاشية، ولكنّها من النَّفاسة بمكانٍ سامٍ؛ لما تحتويه من دقائق علمٍ، وفكرٍ لغويّ مؤصّل.

ومثل هذه المسائل جديرٌ بالتّناول والبحث؛ لما فيه من ثَراءٍ لغويٍّ واطّلاعٍ على فكر الأئمّة في معالجة نحو هذه المسائل؛ فهي مطارحات صامتة وقعت بين جيلين مختلفين، أردت بعثها وإظهارها؛ ليُفِيد منها من عرضت له؛ علّه أن يجد فيها ما يؤمّلِه ويصبو إليه؛ فإنّ ممّا يصقل العقل ويوسّع المدارك مطارحاتِ العلماء ونقاشاتهِم؛ لأنّها تمثّل فكراً ناضجاً، وعلماً راسخاً؛ لذا لا تجد عالماً يُقْدِم على مثل ذلك إلّا وله يدٌ طولي في التّحصيل العلميّ المتنوّع.

ولظهور هذه المطارحات والمناقشات اللّغويّة في مصنّفات العلماء أزمنةٌ مختلفة؛ فمنها ما يكون وليدَ لحظته وحديثَ ساعته، كمجالس الخلفاء والوزراء التي تزخر بنقاشات العلماء ومناظراتهم، ومنها ما يكون مقصوداً بالتّأليف في وقته، نحو: ردود العلماء على بعض عقب ظهور مصنّف المتقدِّم، ومنها ما يكون متأخّراً عن زمن تأليف المتقدِّم، نحو: اعتراض بعض الأئمّة بعضهم في مسائل معيّنة والحكم بخطئها، كما صنع المبرّد وابن مضاء وغيرهم، وعلى نهجهم صنع ابنُ هشام في مؤلَّفه "مغني اللَّبيب"؛ إذ إنّه غَلَّط ابنَ مالكٍ ووهّمه في بعض أحكام المسائل التي أوردها في ثنايا كتابه؛ فحرَصت على عرض هذه المسائل، متناولاً لها بقدرٍ من التّفصيل والتّحليل والتّوجيه؛ كي تتضحَ المسالةُ وتنجليَ، ثم أُتْبع ذلك بآراء العلماء الذين تحدّثوا عن هذه المسألة خاصّةً، واضعاً ذلك كلّه في الميزان النّحويّ من باب الإنصاف وإثبات الحق وتوثيق الآراء، ثم أذيّل ذلك كلَه ـ بما فتح الله عليَّ ـ بجمع أطراف المسألة ولَمْلَمَة شتاتها؛ لتكتملَ ويزولَ غموضُها.

وقد سرتُ في عرض المسائل حسب ورودها في كتاب "مغني اللّبيب"، مبيّناً رأيَ ابنِ هشامٍ وموضِّحَه إن كان يتطلَّب ذلك بما علّق عليه شرّاح كتابه كالدّماميني، والشّمنّي، والسّيوطيّ، والأمير، والدّسوقيّ وغيرهم، وبعد ذلك أذكر رأيَ ابنِ مالكٍ بالتّفصيل والتّوضيح، وقد بذلت جهدي في محاولة معرفة الحقّ

والصّواب بناءً على ما ورد من كلام العرب، وقواعد النّحاة وأدلَّتهم، وآراء العلماء المعتبرين المتقدّمين والمتأخّرين؛ موازناً بين هذه الآراء؛ مذيّلاً ذلك برأيي المتواضع في الميل مع أحدهما في الحكم والتّرجيح.

وما توفيقي إلّا بالله عليه توكّلت وإليه أنيب، وهو حسبي ونعم الوكيل.

المسألة الأولى: (توهيمُ ابن مالكٍ في قصره ورود "بَلْ" الإضرابيّة في القرآن الكريم لقصد الانتقال):

وهَّمَ ابنُ هشامٍ ابنَ مالكٍ حين حَكَمَ على أَنَّ "بَلْ" الإضرابيَّةَ لم ترِدْ في القرآن الكريم إلَّا لقصد الانتقال من غَرَضٍ لآخرَ، وأمَّا ورودها لقصد الإبطال فلم تقع في التّنزيل [(١)].

وقد بنى ابنُ هشامٍ حكمه بالوَهَم عليه؛ نظراً لقول ابن مالكٍ: (وأمَّا "بَلْ"؛ فَلِلإضرَاب، وحالُها فيه مختلِفٌ؛ فإن كان الواقعُ بعدها جملةً؛ فهي للتّنبيه على انتهاء غرضٍ واستئناف غيره ـ ولا تكون في القرآن إلَّا على هذا على الوجه ـ وإن وقع بعدها مفردٌ، وليس قبله نفي ولا نهي، فهي لإزالة حكم ما قبلها، وجعله لما بعدها، نحو: "جاء زيدٌ بل عمرٌو"، و" خُذ هذا بل ذلكَ ") [(٢)].

وجمهور النّحاة ـ بعد ابن هشامٍ ـ يرون أنَّه فهِم قولَ ابنِ مالكٍ على غير مراده؛ ممّا جعله يُصْدر هذا الحكم، فقد ذَكَر من وقفت على رأيه في هذه المسألة أنَّ ابنَ مالكٍ: إنَّما أراد ـ في قوله السّابق: أَنَّ "بَلْ" التي تتلوها الجملةُ، لم ترِد في القرآن الكريم إلَّا لمعنى الانتقال من غرض إلى غرض ـ أنَّ هذا المعنى متحقّقٌ في "بَلْ" على هذه الصُّورة، وهو معنًى ثابتٌ لها، ثمَّ يأتي الإبطالُ معنىً إضافيًّاً ثانياً أخصَّ وأدقَّ؛ بناءً على اختلاف جهة النَّظر في الحكم عليها؛ فإن نظرت إلى القائل؛ فهي للانتقال من غرض إلى آخر، وإن نظرت إلى نصّ القول ومعنى العبارة؛ فهي للإبطال والإنكار؛ والمعنى الأوّل في الآيتين الواقع حولهما هذا الاختلاف[(٣)] ـ على اختلاف جهتي النّظر ـ

---

(١) ـ ينظر: مغني اللّبيب ـ لابن هشام: ١٨٤/٢.

(٢) ـ شرح الكافية الشافية ـ لابن مالك: ١٢٣٣/٢.

(٣) ـ هما: قوله تعالى: (وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَداً سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ). الأنبياء:٢٦، وقوله تعالى: (بَلْ جَاءَ بِالحَقِّ وَصَدَّقَ المُرْسَلِينَ). الصّافّات: ٣٧.

باطلٌ فاسدٌ، والمعنى الثاني حقٌّ صحيح، ولكنَّ ابنَ هشامٍ نظَر إلى نصّ القول ومعناه، ولا تناقض بين مراديهما.

قال الدّماميني: (ومَحْمَلُ كلامِه هذا على أنَّها لا تقع بيقين في القرآن إلَّا للتنبيه على انتهاء أمر واستئناف غيره، فلا يتمّ توهيمه بتينك الآيتين الشّريفتين؛ إذ ليس الإضراب على وجه الإبطال متعيّناً في شيء منهما؛ لاحتمال أن يكون الإضراب فيهما عن القول؛ لا عن المقول المحكيّ، ولا شكَّ أنَّ الإخبار بصدور ذلك منهم ثابتٌ لا يتطرَّق إليه الإبطال بوجهٍ، فيكون الإضرابُ فيهما لمجرَّد الانتقال من أمرٍ إلى استئنافِ أمرٍ آخر) [1].

وزاد الشّمنّيُ هذا الأمر توضيحاً بقوله: (وإنّما أفاد الإضرابُ الانتقالَ من إخبارٍ عن الكفار إلى إخبارٍ عن وصف ما وقع الكلام فيه من الملائكة والنَّبيّ صلوات الله عليهم. ا.هـ) [2].

ونصُّ ابنِ مالكٍ في "شرحه على التّسهيل"[3] يؤيّده رأي الجمهور، ويوضّح أنّ مأْخَذَ ابنِ هشامٍ ليس على فهم ابن مالكٍ؛ فمرادُ ابن هشامٍ لُحِظَ فيه المقول، أي: الحديث الصّادر عنهم، ومرادُ ابنِ مالك لُحِظَ فيه القول، أي: المتحدِّث، ولا تناقض بين مراديهما.

قال الدُّسوقيّ:(قوله: "ووَهِمَ": أي: غَلِطَ ابنُ مالك...إلخ، أي: لأنّها في قوله: "بَلْ عِبَادٌ "[4]، وقوله: "بَلْ جَاءَ"[5]، إبطال؛ بالنَّظر إلى المقول، ويمكن الجواب

---

(١) ـ شرحه على مغني اللبيب: ٤١٤/١.

(٢) ـ المنصف من الكلام على مغني ابن هشام ـ للشمنّي: ٢٣٣/١.

(٣) ـ ينظر: ٣٦٩/٣

(٤) ـ سورة الأنبياء: من الآية ٢٦، وتمامها: (وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَداً سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ).

(٥) ـ سورة الصافات: من الآية ٣٧، وتمامها: (بَلْ جَاءَ بِالحَقِّ وَصَدَّقَ المُرْسَلِينَ).

عنه: بأنّها للانتقال؛ بالنَّظر للقول؛ فإنَّ القول ثابتٌ منهم؛ بدليل أنَّ الله أخبرنا به، والحاصل أنّ ابنَ مالك راعى القول، والمصنّف راعى المقول، ولو راعى كلٌّ لِمَا قال به الآخر؛ لقال به. ا.هـ. تقرير دردير....) [1] .

وممَّا يحسُن التّنبيه إليه هو أنَّ ابنَ هشامٍ ـ رحمه الله ـ لم يكن مبتدعاً هذا المأْخَذَ على ابن مالكٍ، بل هو مسبوق إلى هذا الحكم، كما نصّ على ذلك الشّمنّي [2]؛ بإشارته إلى أنَّ أبا حيَّان هو من خالف ابن مالكٍ في هذه المسألة.

وتبعه في ذلك ـ قبل ابنِ هشامٍ ـ المراديّ [3]، وابن الصّائغ [4].

والذي يظهر أنَّ الصّواب مع رأي الجمهور وهو الأقرب للحقَّ في هذه المسألة؛ فكلٌّ منهما ذهب إلى فَهْمِ دلالةٍ مختلفة للآيتين الكريمتين، وعلى إثره فسّر دلالة "بَلْ" بما يخالف قول الآخر، وكلا الفَهمين وما أعقبه من دلالة "بَلْ" صحيحٌ، والله تعالى أعلم.

---

(١) ـ حاشيته على المغني: ١٦٣/١، والدُّسوقيّ هو: محمد بن أحمد بن عرفة الدّسوقيّ المالكيّ، من علماء العربية. من أهل دسوق (بمصر) تعلم وأقام وتوفي بالقاهرة، من مصنّفاته "حاشيته على المغني"، و"حاشيته على السعد". (ت١٢٣٠هـ). ينظر: الأعلام ـ للزركلي: ١٧/٦.

(٢) ـ ينظر: حاشيته على المغني: ٢٣٣/١، وتبعه السيوطي. ينظر: حاشية الأمير على المغني: ١٠٣/١، بل إنَّ الأمير في حاشيته هذه صرَّح بأنَّ أبا حيَّان أورد رأيه في شرحه على التّسهيل. ولم أقف عليه في مضانَّه.

(٣) ـ أبو محمد الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ). ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ـ للمرادي: ١٠٢١/٣.

(٤) ـ ينظر: حاشية الشُّمُنِّي: ٢٣٣/١، وابن الصّائغ هو: أبو عبد الله محمّد بن الحسن المعروف بـ" شمس الدين، ابن الصائغ. ت(٧٢٠هـ). ينظر: بغية الوعاة ـ للسّيوطيّ: ٨٤/١.

المسألة الثَّانية: (توهيمُ ابنِ مالك في جعله "ما" في "ما حَاشَا"، مصدريّةً و"حاشَا" استثنائيّةً):

قال ابن هشامٍ:("حاشا" على ثلاثة أوجهٍ:

أحدها: أن تكون فعلاً متعدّياً متصرّفاً، تقول: حاشيتُه، بمعنى: استثنيتُه، ومنه الحديث: أنَّه عليه الصّلاة والسّلام قال: «أسامةُ أحبُّ النَّاسِ إليَّ ما حاشى فاطمةَ» [1].

ما: نافيةٌ، والمعنى: أنَّه عليه الصّلاة والسّلام لم يستثنِ فاطمةَ.

وتوهَّم ابن مالكٍ أنَّها "ما" المصدريّةٌ، و"حاشا" الاستثنائيَّة؛ بناءً على أنَّه من كلام النّبيّ عليه الصّلاة والسّلام؛ فاستدلّ به على أنَّه قد يُقال: قام القومُ ما حاشا زيداً، كما قال [2]:

رأيتُ النَّاسَ ما حاشا قريشاً فإنَّا نحنُ أفضلُهم فَعَالا

ويردُّه أنَّه في معجم الطّبرانيّ: "ما حاشى فاطمةَ ولا غيرَها"[3]) [4].

وقال ابن مالكٍ: (وقال بعض المتعصّبين ـ أيضاً ـ: لو كانت "حاشا" فعلاً لجاز أن يُوصَل بها "ما" كما وُصِلت بـ "عدا وخلا".

---

(1) ـ جزء من حديثٍ في مسند الإمام أحمد: ١٢٨/٨ ـ ١٢٩، حديث رقم: ٥٨٤٨.

(٢) ـ منسوبٌ للأخطل. ينظر: المقاصد النَّحوية ـ للعيني: ١٣٦/٣، ولم أقف عليه في ديوانه.

وذكره جمعٌ من النحاة غير منسوب. ينظر: شرح الكافية ـ للرّضي:١٢٣/٢، والجنى الداني ـ للمراديّ: ص٥٦٥، وخزانة الأدب ـ للبغداديّ: ٣٦/٢.

(3) ـ هذه الزيادة غير موجودة في معجم الطبراني: ١٥٩/١، حديث رقم: ٣٧٢، وهي في مسند أحمد: ٦٤/٨، حديث رقم: ٥٧٠٧، وفي مسند الطيالسي: ٣٥٤/٣، حديث رقم: ١٩٢١: (... ولم يستثنِ فاطمةَ ولا غيرها).

(٤) ـ مغني اللبيب ـ لابن هشام: ٢٤٩/٢.

وهذا غير لازمٍ؛ فإنَّ من أفعال هذا الباب: "ليسَ، ولا يكونُ"، ولم توصل "ما" بهما؛ وأيضاً فإنَّ الدليل يقتضي ألَّا تُوصَلَ "ما" ـ وغيرها من الحروف الموصولة ـ بالأفعال، إلَّا بفعلٍ له مصدرٌ مستَعمَلٌ؛ حتّى يقدَّر الحرف وصلته واقعين موقعَ ذلك المصدر، ومعلومٌ أنَّ أفعال هذا الباب ليس لها مصادر مستعملة؛ فإذا وُصِل ببعضها حرف مصدريّ فهو على خلاف الأصل؛ فلا يُبَالَى بانفراده بذلك؛ فيُقال: لِمَ لَمْ يوافقْه غيرُه؟ فإنَّ موافقتَه تكثير للشُّذوذ، ومخالفتَه استمرار على مقتضى الدّليل؛ على أنَّه قد قيل: "ما حاشا" في حديث ابن عمر من مسند أبي أميَّة الطُّرسُوسِيّ عن ابن عمر، قال: «قال رسول الله صلّى الله عليه وسلَّم: أسامةُ أحبُّ النَّاس إليَّ ما حاشا فاطمةَ» [(١)] [(٢)].

لم يكن الخلاف بينهما على سلامة أسلوب "ما حاشا زيداً" وصحّته؛ إنّما وقع على نوع "ما"، ومعنى "حاشا" في هذا الحديث دون بقيَّة كلام العرب، وأصل الخلاف بينهما:

هل النّصّ المستشهد به هو من كلام النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم؟ فتكون "ما" حينئذٍ مصدريّةً، و"حاشا" فعل استثناء، والأسلوب استثناءً، ومعنى الحديث: أنَّ زيداً أحبُّ النّاس إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلَّم إلّا فاطمةَ؛ فإنَّه ليس أحبَّ إليه منها، أو أنَ نصّ كلام رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ينتهي عند قوله "...أحبُّ النّاس إليَّ"، وما بعده من كلام الرّاوي؛ فتكون "ما" حينئذٍ نافيةً، و"حاشا" فعلاً متصرّفاً متعدِّياً، والأسلوب نفيٌ، تأكيدٌ للمعنى السّابق، ومعنى الحديث: أنَّ زيداً أحبُّ النّاس جميعاً إلى رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، فهو أحبُّ إليه من فاطمةَ ـ رضي الله عنها ـ.

---

(١) ـ مسند عبد الله بن عمر تخريج أبي أمية محمد بن إبراهيم الطّرسوسيّ: ص٤٧حديث رقم:٩١.

(٢) ـ شرح التّسهيل ـ لابن مالك: ٣٠٧/٢.

واستشهاد ابن مالكٍ بهذا الحديث كان لإثبات فعليَّة(حَاشَا)، لا لكون "ما" مصدريةً أو نافيةً، وإنّما هو استطراد في الرّدّ على المتعصِّب الذي منع كونها فعلاً، ويؤنس ذلك ما أورده المراديّ نقلاً عن ابن مالك في هذا الموضع ـ في مصاحبة "ما" لحاشا ـ بقوله: (وقال ابن مالك:

وربّما قيل: ما حاشى، وهو مسموع من كلامهم.....، ثمّ أورد المرادي بعد ذلك: وذكر ابن مالكٍ أنَّ في مسند أبي أميّة الطُّرْسُوسِيّ: عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلم: أسامةُ أحبُّ النَّاس إليَّ ما حاشى فاطمةَ)[1]. فهو واضح في أنّه أورده لهذا القصد.

وما ذكره ابن هشامٍ ـ من أنَّ الذي يؤيّد كونَ "ما" نافيةً، لا مصدريّةً دليلٌ على توهّم ابن مالكٍ، وأنها من كلام الرّاوي، لا من كلام النبيّ صلّى الله عليه وسلَّم، هو تلك الزّيادة في روايةٍ أخرى في معجم الطّبرانيّ، وهي قوله: (ما حاشا فاطمةَ، ولا غيرَها) ـ ليس قطعيّاً في كون "ما" نافيةً، وفي كون هذه العبارة ليست من كلام النَّبيّ صلّى الله عليه وسلّم؛ بل يحتمل أن تكون من كلام النَّبيّ صلّى الله عليه وسلّم، على معنى: ولا غيرَها أستثني من هذه المحبّة، ولا تعارض حينئذٍ بين رواية الطَّبرانيّ والرّواية السّابقة [2]، وهذا معنى محتمَلٌ مستقيمٌ؛ والدَّليل متى تطرّق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال.

لذا يظهر أنّ توهيمَ ابنِ هشامٍ ابنَ مالكٍ في هذه المسألة محلُّ نظرٍ، ولا يمكن الجزم به، بل ما ذهب إليه ابن مالكٍ صحيحُ المعنى مستقيمُ الإعراب كما هو حال اختيار ابن هشامٍ، والله أعلم بالصّواب.

---

(١) ـ ينظر: شرح التّسهيل (القسم النّحوي) ـ للمرادي: ص٥٤٦.

(٢) ـ ينظر: شرح مغني اللّبيب ـ للدّماميني: ٤٤٩/١، والمنصف من الكلام ـ للشمنّي: ٢٥٠/١.

المسألة الثّالثة: (توهيم ابن مالك في حصره نسبة كون مجرور "حتّى" آخرَ الشيء أو ما اتّصل به إلى الزّمخشريّ):

ذكر ابن هشام أنَّ "حتَّى" تستعمل حرف جرٍّ بمنزلة "إلى" في المعنى والعمل، ولكنَّه يخالفه في ثلاثة أمورٍ:

أحدها: أنَّ لمخفوضه شرطين: عامٌّ؛ وهو: كونه ظاهراً لا مضمراً على الرَّاجح، وخاصٌّ بمسبوقها ذي الأجزاء؛ وهو: كون المجرور بها آخِرَاً، نحو:" أكلتُ السَّمَكَةَ حتّى رأسِهَا " أو ملاقياً لآخِر جزْءٍ، نحو قوله تعالى: «سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الفَجْرِ» [1].....

ثمّ قال: (ولا يجوز: "سِرتُ البارحةَ حتّى ثُلُثِها أو نِصفِها"، كذا قال المغاربة وغيرهم.

وتوَهَّم ابنُ مالكٍ أنَّ ذلك لم يقل به إلَّا الزّمخشريُّ، واعْتُرِضَ عليه بقوله:

عَيَّنَتْ ليلةً فمَا زِلْتُ حتَّى .... نِصْفِها راجِيَاً فَعُدْتُ يَؤُوسَا

وهذا ليس محلَّ الاشتراط؛ إذ لم يقُل: فما زلتُ تلك اللَّيلةَ حتَّى نصفِها، وإن كان المعنى عليه، ولكنّه لم يصرّح به) [2]

وقال ابن مالكٍ: (والتزمَ الزَّمخشريُّ [3] كونَ مجرورها آخرَ جزْءٍ أو ملاقيَ آخرَ جزْءٍ، وهو غيرُ لازمٍ، ومن دلائل ذلك قول الشّاعر:

إنَّ سلمى من بعد يأسِيَ هَمَّتْ .... لِوِصالٍ لَو صحَّ لَم يبْقَ بُؤْسَا

---

(١) ـ سورة القدر: الآية ١.

(٢) ـ مغني اللّبيب ـ لابن هشام:٢/٢٦٤.

(٣) ـ المفصل ـ للزّمخشريّ: ص٢٨٤.

عَـيَّنَتْ ليـلةً فـمَا زِلْتُ حتَّى .... نِصْفِها راجِيَاً فَعُدْتُ يَؤُوسَا[1]) [2]

ممّا سبق يظهرُ أنَّ الخلاف بينهما في أمرين:

الأوّل: في نسبة القول بكون مجرور "حتّى" آخِراً أو ملاقياً الآخِرَ؛ فابن مالك ينسبه إلى الزّمخشريّ، وابن هشامٍ ينسبه للمغاربة وغيرهم، لا للزّمخشريّ فقط، وعليه فقد حكم على نسبة ابن مالك بالوَهَم.

الثَّاني: في ردّ ابن مالك على الزّمخشريّ؛ إذ أورد شاهداً لـ "حتّى" جارّةً ما ليس بآخِرٍ أو متّصلٍ به.

وتفصيل ما سبق، وبيان ما فيهما من الحقّ؛ كما يلي:

أوّلاً: الذي جعل ابن هشامٍ يحكم على ابن مالكٍ بالتّوهّم: هو نسبته هذا القول للزّمخشريّ خاصّةً، وقصره عليه؛ والصّحيح أنّ هذا القولَ لم يلتزمه الزّمخشريّ فحسْب، بل التزمه جمهور المغاربة، بل يكادون يتّفقون على ذلك[3].

وترتّب على توهّم ابن مالكٍ في نسبة القول: ذهابه إلى أنَّ للنّحاةِ في هذه المسألة قولين:

أحدهما للزّمخشريّ، والآخر للجمهور، وأنّ الزّمخشريّ خالف رأي الجمهور في هذه المسألة، ولهذا نصّ عليه.

وهذا غير صحيح؛ لأنّ الجمهور على هذا الرّأيّ وهم المغاربة والزّمخشريّ وغيرهم.

---

(١) الشَّاهد من بحر الخفيف، ولم أعثر على قائله فيما وقفت عليه من مصادر، وهو غير منسوبٍ في مصادر نحويّة عدّة، منها: الجنى الدَّاني ـ للمراديّ: ص٥٤٤، وتمهيد القواعد ـ لناظر الجيش:٦/٢٩٨٦، وهمع الهوامع ـ للسّيوطيّ:٢/٣٤٠، وشرح أبيات المغني ـ للبغداديّ:٣/٩٤.

(٢) ـ شرح التّسهيل ـ لابن مالك:٤/١٦٨.

(٣) ـ ينظر: التَّذييل والتّكميل ـ لأبي حيّان:١١/٢٤٨، وشرح التَّسهيل "القسم النحويّ ـ للمراديّ: ص٧١٣، وتمهيد القواعد ـ لناظر الجيش: ٦/٢٩٨٨

ولذا فإنَّ توهيمَ ابنِ هشامٍ ابنَ مالكٍ صحيحٌ وله ثمرةٌ، وهو تنبيهٌ في محلّه؛ لما فيه من تصويبٍ لنسبة الآراء إلى أصحابها، وما يترتَّب عليها من إصدار الأحكام.

ثانياً: اعتراض ابنِ مالكٍ الزَّمخشريَّ فيما ذهب إليه من أنّ "حتّى" تختصّ بجرِّ ما كان آخِراً، أو متَّصِلاً به: مدفوعٌ بما ورد عن العرب من شواهد جرَّت فيه "حتّى" ما ليس متّصفاً بما سبق، ومنه البيت:

عَـيَّنَتْ ليـلةً فـمَا زِلْتُ حتَّى .... نِصْفِها راجِيَاً فَعُدْتُ يَؤُوسَا

وقد غلَّطه ابن هشامٍ في ذلك، وردّه بأنّ ما اعترض به ليس هو محلَّ الاشتراط؛ لأنّه لم يتقدّم "حتّى" ما يكون ما بعدها آخِراً منه، أو متصلاً به، ولو صرّح به كان حجّةً له على الزّمخشريّ [١].

وقد وافق ابنُ هشامٍ بعضَ من سبقه كأبي حيّان الأندلسيّ [٢]، والمراديّ [٣]، وغيرِهما في هذا المأْخَذ.

وهناك من اعتذر لابن مالك، ورأى أنّه سار على منهجه، وأنّ استدلالَه صحيحٌ واعتراضَه صوابٌ؛ لأنَّه يشترط أن يكون مجرورُها آخِراً أو متّصلاً به من مُفْهِمِ جمعٍ قبلها، صريحاً كان أو غير صريحٍ، والبيت المستشهَد به قد تقدّمه مُفْهِمُ جمعٍ غير صريحٍ؛ ولا يلزم من عدم ذكره لفظاً عدمُ إرادته تقديراً ومعنًى، والضَّمير في قوله "نصفها" لابد أن يعود على مفسَّرٍ سابقٍ له [٤].

والذي يظهر أنّ الصّواب مع ابن مالكٍ؛ للسّماع والقياس، فالشّاهد المُختَلَفُ فيه صريحٌ بتقدُّمِ ما يُفهِم أنَّ ما بعد "حتى" آخرُ أجزاءِ ما سبقها أو هو متصلٌ به.

---

(١) ـ ينظر: شرح التَّسهيل ـ للمراديّ: ص٧١٣، وهمع الهوامع ـ للسّيوطيّ:٢/٣٤١.

(٢) ـ ينظر: التّذييل والتّكميل ـ لأبي حيّان:١١/٢٤٨.

(٣) ـ ينظر: شرح التّسهيل ـ للمراديّ: ص٧١٣.

(٤) ـ ينظر: تمهيد القواعد ـ لناظر الجيش:٦/٢٩٨٩، وخزانة الأدب ـ للبغداديّ:٣/٩٥.

المسألة الرَّابعة: (توهيم ابن مالكٍ في نقله استعمال "عَلُ" مضافاً):

قال ابن هشامٍ ـ موهِّماً جماعةً، منهم ابنُ مالكٍ ـ :("عَلُ" بلامٍ خفيفةٍ: اسمٌ بمعنى "فَوقَ"، التزموا فيه أمرين:

أحدهما: استعماله مجروراً بـ"مِنْ".

والثَّاني: استعماله غير مضافٍ، فلا يُقال: أخذتُه مِن عَلِ السَّطحِ كما يُقال: مِن عُلْوِه، ومِن فَوقِه، وقد وَهِمَ في هذا جماعةٌ منهم الجوهريُّ [(١)]، وابنُ مالكٍ.

وأمّا قوله:

يا رُبَّ يومٍ لِيَ لا أُظَلَّلُهْ .... أَرْمَضُ من تحتُ وأَضْحَى مِن عَلُهْ [(٢)]

فالهاء للسَّكت؛ بدليل أنَّه مبنيٌّ، ولا وجهَ لبنائه لو كان معرباً) [(٣)].

وقال ابن مالك:

(واضمم بناءً "غيراً " ان عَدِمتَ ما .... لـه أُضِيـفت ناويـاً مـا عُدِما

"قبلُ" كها و"بَعدُ" "حسْبُ" "أوَّلُ" .... و"دونُ" والجهاتُ هكذا "علُ") [(٤)]

ثم ذكر أنَّ "غيراً" أشبهت الحرف في أمورٍ عديدة؛ ممَّا اقتضى بناءها أبداً،(إلَّا أنَّ هذا الشَّبه عارضه إضافتها، والوصفُ بها؛ فأُعربت ما دامت إضافتها صريحةً، فإذا قُطِعت عن الإضافة، ونُوِيَ معنى المضاف إليه دون لفظه بُنِيت لزوال المعارض؛ كقولك": فيها رجلٌ لا غيرُ، ولم يُعتدَّ بالمنويّ؛ لأنَّ غير

---

(١) ـ ينظر الصّحاح ـ للجوهريّ: ٢٤٣٥/٦ (علا)؛ "قال الجوهريّ: ويقال: أتيتُه مِن عَلِ الدّارِ، بكسر اللّام، أي: من عالٍ.....".

(٢ ـ البيت من بحر الرَّجز، وهو لأبي ثروان العُكْلِي. ينظر: شرح المفصّل ـ لابن يعيش:٨٧/٤ غير منسوب، والمقاصد النَّحويّة ـ للعينيّ: ٢٠٦٢/٤، وشرح أبيات المغني ـ للبغداديّ: ٣٥٦/٣.

(٣) ـ مغني اللّبيب ـ لابن هشام: ٤٣٠/٢.

(٤) ـ شرح الكافية الشّافية ـ لابن مالك: ٩٦٢/٢– ٩٦٤.

الصّريح لا يساوي الصّريح؛ ولأنَّ الشبَه المذكورَ أُلغِيَ عند قوَّة المعارِض؛ إذْ كان جليًّا؛ فلا يُلغَى إذا ضَعُفَ وصار خفيًّا، فلو نُوِيَ لفظُ المضاف إليه لبقي الإعرابُ .....

وقولنا: "قبلُ" كها .....، أي: "قبلٌ" مثل "غير" في أنَّه ذو إبهامٍ يشابه الحرف، وذو إضافةٍ تعارض الشبه، وأنَّه إذا قُطِع عن الإضافة، ونُويت على الوجه المذكور زال المعارض اللَّفظيّ فبُنِيَ ..... والكلام على "بَعْدُ" وما بعده كالكلام على "قَبْلُ" و "غيرُ") (١).

هذه المسألة مشكلة، ووقع هذا الإشكال لأئمَّة النُّحاة السَّابقين بسبب بيت أبي ثَوْرَان العُكْلِيّ(٢)، وليست محلَّ اتّفاقٍ؛ كي يُسلَّمَ لابن هشامٍ توهيمُه الجوهريَّ وابنَ مالكٍ، فهذا أبوعليٍّ الفارسيّ يقول ـ كما نَقَل عنه أبوحيّان في "تذكرته" ـ : (هذا البيت مشكلٌ؛ لا يكون هاء الضَّمير؛ لأنَّه يلزم أن يقول: "مِن عَلِه" بالجرّ؛ لأنَّ الظَّرف لا يُبنى في حال إضافته، ولا تكون هاء السّكت؛ لأنّها إنَّما تلحق المبنيَّ الّذي حركته لازمة؛ فلا تلحق ما أشبه المعرب؛ ولا كان ما هي فيه متمكِّناً في موضعٍ ما؛ فلا يقال: قبلَه، ولا زيدَه، ولارَجُلَه، ولا خمسةَ عشرَه، ولا ضرَبَه، و"علُ" من باب "قبلُ")(٣).

أيضاً أشار البغداديُّ إلى أنَّ ابن يعيش لم يتعرّض إلى استعمال "عَلُ" غير مضافٍ حتماً، كما زعم المصنّف ونسب الوَهَم إلى من أجاز ذلك (٤).

---

(١) ـ المصدر السّابق.

(٢) ـ أحد الأعراب الذين أكثر الفرّاء من الرّواية عنهم، تعلَّم في البادية، له من الكتب "خلق الفرس"، و"معاني الشّعر". ينظر: الفهرست ـ لابن النَّديم: ص٥٢، ومعجم الأدباء ـ للحمويّ: ٧٧٥/٢.

(٣) لم أقف عليه في تذكرة أبي حيّان، ينظر: المقاصد النّحويّة ـ للعينيّ: ٢٠٦٣/٤، وشرح أبيات المغني ـ للبغداديّ: ٣٥٤/٣.

(٣) ـ ينظر: شرح أبيات المغني ـ للبغدادي: ٥٤/٣.

ونقل العينيّ عن ابن الخشَّاب ما يفيد أنّ " من علُه" من الإضافة، والهاء ليست سكتاً؛ قال:(وأجاب ابن الخشّاب، فقال: الهاء بدلٌ من الواو، والأصل: عَلُو، فأبدلوا الواو هاءً؛ كما أبدلوا الواو هاءً في يا هناه، والأصل: يا هناو....) [1].

فنَقْلُ الجوهريّ عن العرب ما يثبت إضافته، وتوجيهُ العلماء الثِّقات ذلك على أنه من باب الإضافة، وقد تأوَّلوا ذلك تأويلاتٍ حسَنةٍ، منها ما نَقِل عن الفارسيّ؛ قولُه: (وعندي فيه وجهٌ لطيف، وهو أن تكون هاءَ الضَّمير، وأصله: "من عَلِه" بالجرّ، فسكِّن آخرُه ضرورةً، ثم عادت الهاء إلى ضمّها فصار التّقدير: مِن عَلْهُ، ثمّ نُقِلت حركة الهاء إلى الّلام، كما قالوا: مِنُهْ، وعَنُهْ في مِنْهُ وعَنْهُ، فصار مِن عَلُهْ، فضمَّةُ اللّام هي ضمّة هاء الضّمير) [2].

وعليه فإنّ استعمال "مِن عَلُه" مضافاً واردٌ عن العرب، فصيحٌ عند بعض النّحاة الثِّقات، وتوهيمُ ابن هشامٍ الجوهريَّ وابنَ مالكٍ في غير محلّه، ويظهر صوابُ رأي ابن مالكٍ في هذه المسألة استناداً على السّماع والقياس وآراء من سبقه من العلماء الثّقات كالفارسيّ وابن الخشّاب.

والنُّحاة بعد ابن هشامٍ مختلفون حول توهيمه هذا، فالدّماميني بعد أن أورد قول ابن هشامٍ، ذكر احتمال صحّة من قال بتجويز إضافته، فقال:(ويمكنُ أن

---

(١) المقاصد النّحويّة ـ للعينيّ: ٢٠٦٣/٤، وابن الخشّاب هو: أبو محمّد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخَشَّاب، من أعلم أهل زمانه بالنّحو، له اطّلاع ومعرفة بعلوم الدّين والفلسفة والحساب، له مصنّفات عديدة، من أشهرها "المرتجل في شرح الجمل ـ للزّجاجي"، و"نقد المقامات الحريريّة". (ت ٥٦٧هـ). ينظر: بغية الوعاة ـ للسّيوطيّ: ٢٩/١

(٢) ـ شرح أبيات المغني ـ للبغداديّ: ٣٥٤/٣

يكونَ للبناء وجهٌ، وهو إضافتهُ لمبنيٍّ، كما مرّ له في "سِواكَ"، وكما سيأتي في "غير") [1].

وذهب مذهبَ ابنِ هشام الشمُنِّيُّ؛ إذ علّل سبب ضعف كون" مِنْ عَلُهْ " من باب الإضافة؛ ووجّه كلام ابن هشامٍ بقوله: (قوله: "لا وجهَ لبنائه لو كان مضافاً"، يعني: لا وجه لبنائه على الضمِّ؛ لأنّ علّة البناء فيه على الضّمِّ شبهُهُ بالغاية، وهو منتفٍ حالة الإضافة) [2]، وتبعه أيضاً الدّسوقيّ؛ بتعليلاته الموجّهة رأيَ ابنِ هشامٍ [3].

(١) ـ شرح المغني ـ للدّمامينيّ: ٦٠/٢، والدّمامينيّ هو: محمّد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمّد، المخزوميّ القرشيّ، بدر الدّين المعروف بالدّمامينيّ، وبابن الدّمامينيّ، عالم باللّغة والشّريعة، تصدّر للإقراء بالأزهر، تنقّل في البلاد، حتى استقرّ في الهند، وبها توفّي، من مصنّفاته "تحفة الغريب"، و"نزول الغيث"، و"العيون الغامزة". (ت٨٢٧هـ). ينظر: الضّوء اللّامع ـ للسّخاويّ: ١٨٤/٧.

(٢) ـ شرح المغني ـ للشّمنّي: ٣٠٥/١، والشّمنّي هو: تقيّ الدّين، أبو العبّاس، أحمد بن محمّد بن محمّد بن حسن بن علي الشُمُنّي القسنطينيّ الأصل. يُنسَب إلى «شُمُنّ» وهي قرية أو مزرعة ببلاد المغرب، نحويّ، محدّث، مفسّر، أصوليّ، مصنّفاته قليلة، من أشهرها شرحه على مغني اللّبيب واسمه «المنصف من الكلام على مغني ابن هشام». (ت٨٧٢هـ). ينظر: بغية الوعاة ـ للسّيوطي: ٣٧٥/١.

(٣) ـ ينظر حاشيته على المغني: ٢٢٧/١.

المسألة الخامسة: (توهيم ابن مالكٍ في تمثيله لمنفيّ "لَمْ" المنقطع بالبيت: وكنتَ إِذْ كنتَ...):

قال ابن هشام ـ في الفرق بين "لَم" و "لَمَّا" ـ:

(الثَّاني: أنَّ منفيَّها مستمرُّ النَّفي إلى الحال كقوله:

فإن كنتُ مأكولاً فكن خيرَ آكلٍ .... وإلاَّ فـأَدْرِكْنِي ولَمَّـــا أُمَـــزَّقِ (١)

ومنفي "لَمْ" يحتمل الاتّصال نحو:(وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا)(٢)، والانقطاع مثل:(لَمْ يَكُنْ شَيْئَاً مَذْكُورَاً)(٣)؛ ولهذا جاز "لم يكن ثم كان"، ولم يجز "لمَّا يكن ثم كان"، بل يقال: "لمَّا يكن وقد يكون".

ومثَّل ابنُ مالك للنَّفي المنقطع بقوله:

وكنتَ إِذْ كنتَ إلهي وَحْدَكا .... لم يكُ شيءٌ يا إلهي قبلكا (٤)

وتبعه ابنه فيما كتب على التَّسهيل (٥)، وذلك وَهَمٌ فاحش) (٦).

ونصُّ ابن مالكٍ ـ في هذه المسألة ـ هو:(إلَّا أنَّ مجزوم "لم" مطلق الانتفاء، فإذا قلت: "لم يكن" جاز أن تريد انتفاءً غير محدودٍ، كقوله تعالى: "لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوَاً أَحَدٌ"(٧)، وانتفاءً محدوداً متّصلاً بالحال، كقوله تعالى: (وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا)، وكقول سيبويه:" ولما هو كائنٌ لم ينقطع".

---

(١) ـ البيت من الطّويل، وقائله المُمَزَّقُ العبديُّ. ينظر: الأصمعيّات ـ للأصمعي: ص١٦٦، وأمالي ابن الشجريّ: ١٣٥/١، وشرح أبيات المغني ـ للبغدادي: ١٤٥/٥.

(٢) ـ سورة مريم: من الآية:٤

(٣) ـ سورة الإنسان: من الآية:١

(٤) ـ البيت من الرّجز، وهو لعبد الله القرشيّ. ينظر: الكتاب ـ لسيبويه: ٢١٠/٢، وشرح المفصّل ـ لابن يعيش: ١١/٢، والمقاصد النّحويّة ـ للعيني: ٥٢٨/٢.

(٥) ـ تكملة شرح التّسهيل ـ لابن النّاظم: ١٠١٢/٢ ـ ١٠١٣.

(٦) ـ مغني اللبّيب ـ لابن هشام: ٤٧٨/٣– ٤٨٠.

(٧) ـ سورة الإخلاص: ٣ـ٤

وانتفاءً منقطعاً، كقوله تعالى: " هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا "، وكقول الرّاجز:

وكنتَ إذْ كنتَ إلهي وحْدكا لم يكُ شيءٌ يا إلهي قبلكا (١)

نِسْبةُ ابنِ هشامٍ الوَهَم الفاحش لاستشهاد ابن مالك بالبيت السَّابق على دلالة "لم" فيه على النّفي المنقطع عن زمن الحال؛ إنّما هو من منظور شرعيّ، وليس من منظور مخالفته أقيسة العرب في كلامها؛ إذ فَهِمَ ابنُ هشامٍ من هذا البيت معنى "لم يكن شيءٌ قبلك يا إلهي ثمّ كانَ شيءٌ قبلكَ"، وهذا الفهم أخذه ابنُ هشامٍ من أبي حيَّان في تذييله على التّسهيل؛ إذ قال: (ومثّل المصنّف في "شرح الكافية" للانتفاء المنقطع بالآية الكريمة ..... وبقول الرَّاجز: وكنتَ إذ كنتَ إلهي..... إلى آخره، وهو تمثيل وَهِمَ فيه؛ إذ ليس من الانتفاء المنقطع؛ لأنّه لا يمكن أن يريد ثمّ كان شيءٌ قبلكَ .....، وكذلك مثَّل بالرَّجز ابنُه متَّبعاً إيَّاه، فوَهِمَا في ذلك؛ إذ لم يمعنا الفكر في ذلك) (٢).

وجمهور النُّحاة المتأخّرين بعد ابن هشام يرون صحّة ما ذهب إليه (٣).

ولكنَّني وقفت على آراءٍ لبعض العلماء تؤيّد ما ذهب إليه ابنُ مالك، وهي آراء معتبرة، لها وجهٌ صحيح، ومن هؤلاء ما نُقِلَ عن السِّراج البَلْقِينِيّ، الذي

---

(١) ـ شرح الكافية الشّافية ـ لابن مالك: ١٥٧٢/٣– ١٥٧٣.

(٢) ـ التّذييل والتّكميل ـ لأبي حيّان(مخطوط): ١٤١/٥، وأبو حيّان هو: محمّد بن يوسف بن علي، الإمام أثير الدّين الأندلسيّ الغرناطيّ، إمام في علوم العربيّة والشّريعة، تصانيفه كثيرة وجليلة منها: "البحر المحيط "، و" التّذييل والتّكميل"، و"ارتشاف الضَّرَب". (ت٧٤٥هـ). ينظر: بغية الوعاة ـ للسّيوطي: ٢٨٠/١.

(٣) ـ ينظر على سبيل المثال: ناظر الجيش في تمهيد القواعد ـ لناظر الجيش: ٤٣١٩/٩، والمنصف ـ للشمنّي: ٦٧/٢، والفتح القريب ـ للسّيوطيّ: لوحة٢٩٤، و شرح أبيات المغني ـ للبغداديّ: ١٥٠/٥، وحاشية المغني ـ للدّسوقي: ١٦٦/٢، وحاشية المغني ـ للأمير: ٢١٩/١.

يرى أنّ الصّواب هو ما قاله ابن مالك؛ لأنَّ القبليَّة مُحَالة في حقِّ الله ـ تعالى شأنه ـ فتعيّنت المعيّة، فالمعنى لم يكُ شيءٌ يا إلهي معكَ قبل خلق العَالم ثمَّ وُجِد العَالمُ [١].

ودليل كون القبليّة في هذا البيت بمعنى المعيَّة مقابلتُها بقول الشَّاعر: "وَحْدَكا" [٢].

وممّا يُؤْنِس ذلك أيضاً مقابلةُ ضدها ـ وهي "البَعديَّة" ـ بالمعيّة كما ورد عن ابن جرير الطَّبريّ في تفسير قوله تعالى: (وَالأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا)[٣]؛ إذ يقول:(وقال آخرون: بل معنى ذلك: والأرض مع ذلك دحاها) [٤]؛ فإذا كان "بَعدُ" يأتي بمعنى "مَعَ"؛ فقد يُسْتَأْنَسُ بدلالة ضدّه "قَبلُ" على معنى "مَعَ" في البيت؛ لأنَّ الشيءَ قد يقاس على ضدِّه في بعض الأحكام [٥].

وزاد الشّيخ محمّد محيي الدّين هذا الأمر تجلية وتوضيحاً؛ إذ ذهب (إلى أنَّ ابن هشامٍ اعترض ابن مالكٍ في تمثيله للمنفيّ بـ "لم" المنقطع نفيُه بالبيت السّابق، وحكَم عليه بأنّه وَهَمٌ فاحشٌ؛ لأنّه يرى تقييد الظَّرف "قَبْلَك" في البيت بـ "كان" التي معناها "حَدَثَ "، ويكون المعنى حينئذٍ: لم يحدُث شيءٌ من

---

(١) ـ ينظر: المنصف من الكلام ـ للشمنّي: ٦٧/٢، والبلقينيّ هو: عمر بن رسلان بن نصير الكناني، أبو حفص، من كبار الشّافعيّة وأحد علماء اللّغة، له مصنّفات شهيرة في التّفسير والفقه وأصوله والحديث وشروحه، درَس النّحو والتّصريف وعلوم العربيّة على أبي حيّان، وابن عقيل، وغيرهما، وكان من تلاميذهما النجباء. (ت.٨٠٥هـ). ينظر: الضّوء اللّامع ـ للسّخاوي: ٨٥/٦.

(٢) ـ ينظر: حاشية على التّصريح على التّوضيح ـ ليس العليمي: ٤٣٦/٢.

(٣) ـ سورة النّازعات:٣٠

(٤) ـ تفسير الطّبريّ: ٩٣/٢٤.

(٥) ـ ينظر: الاقتراح ـ للسّيوطيّ: ص ٢٢٠ ، ٢٣٦

الأشياء في الزّمان الماضي قَبْلَك ثمّ حدَثَ شيءٌ قَبْلَكَ، وهذا في حقّ الله تعالى محالٌ وفاسدٌ.

أمّا ابنُ مالكٍ: فإنّه لا يقيّدُ الظَّرف " قَبْلَكَ " بالفعل المنفيّ بـ "لم"، بل يجعلُ الفعل مطلقاً من القيد.

ـ وقد أفاده محيي الدّين من قول الأمير: ولعلَّ ابنَ مالك لاحظ الثُّبوت مجرّداً عن القبليّة ـ [1].

أو يجعل الظَّرف بمعنى " مَعَ "؛ فيكون المعنى على الأوّل: لم يكن شيءٌ أصلاً إلَّا أنتَ، ثمّ كان قبل زمن التكلُّم أو عنده شيءٌ من الأشياء.

وعلى المعنى الثَّاني: لم يكن معكَ شيءٌ أصلاً في الزَّمان الماضي، ثمَّ صار معكَ في الوجود شيءٌ.

وكلاهما صحيحٌ؛ فتدبّر هذا واحرص عليه) [2].

وهذا يثبت منطق العربيّة وبراعتها وسَعَة معانيها؛ إذ يمكن فهمُ العبارة الواحدة على أكثر من معنى؛ فاسدٌ في بعضها، ومستقيم صحيحُ في بعضها الآخر، وكلٌّ محقٌّ فيما ذهب إليه، والله أعلم.

---

(١) ـ ينظر: حاشية المغني ـ للأمير: ٢١٩/١، والأمير، هو: محمّد بن محمّد بن أحمد السنباويّ، المالكيّ الأزهريّ، الشّهير بالأمير، من علماء العربيّة وفقهاء المالكيّة، أكثر كتبه حواشٍ وشروح، من أشهرها حاشيته على المغني. (ت.١٢٣٢هـ). ينظر: عجائب الآثار ـ للجبرتيّ: ٤٤١/٤.

(٢) ـ ينظر: عدّة السّالك إلى تحقيق أوضح المسالك ـ لمحيي الدّين عبد الحميد: ١١٣/٣، ومحيي الدّين، هو: محمّد محيي الدّين ابن عبد الحميد، مدرّس مصريّ من أعضاء المجمع اللّغوي بالقاهرة، أشتهر بتصحيح المطبوعات وتحقيق المخطوطات، من مؤلّفاته: التّحفة السنيّة، وعدّة السّالك، وتصريف الأفعال. (ت.١٣٩٣هـ). ينظر: الأعلام ـ للزّركلي: ٩٢/٧.

المسألة السَّادسة: (توهيم ابن مالكٍ في إجازته الفصلَ بين العاطف والمعطوف بشبه الجملة):

قال ابن هشامٍ ـ في الفصل الذي عقده للتَّدريب على "ما" ـ :(وقوله تعالى:" وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ...." الآية [1]، "ما": إمّا زائدة، فـ "مِنْ" متعلّقةٌ بـ "فرّطتم".

وإمّا: مصدريّة، فقيل: موضعها هي وصلتها رَفعٌ بالابتداء، وخبره " من قَبلُ".....

وقيل: نَصْبٌ؛ عطفاً على "أنْ" وصلتها، أي: ألم تعلموا أَخْذَ أبيكم الموثقَ، وتفريطَكم.

ويلزم على هذا الإعراب الفصلُ بين العاطف والمعطوف بالظّرف، فإن قيل: قد جاء: "وَجَعَلْنَا مِنْ بَينِ أَيْدِيهِم سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِم سَدًّا...."[2]، "رَبَّنا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً...."[3]، قلنا: ليس هذا من ذلك كما توهَّم ابنُ مالكٍ، بل المعطوف شيئان على شيئين) [4].

وقال ابنُ مالكٍ: (منع أبو عليٍّ الفصلَ بين العاطف والمعطوف بظرفٍ أو جارٍّ ومجرورٍ، وجعل من الضَّرورات قولَ الشاعر:

---

(١) ـ سورة يوسف: من الآية ٨٠. وتمامها: (فَلَمَّا اسْتَيْئَسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا قَالَ كَبِيرُهُم أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيكُمْ مَوْثِقاً مِنَ اللهِ وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللهُ لِي وَهُوَ خَيرُ الحَاكِمِينَ).

(٢) ـ سورة يس: من الآية ٩

(٣) ـ سورة البقرة: من الآية ٢٠١

(٤) ـ مغني اللّبيب ـ لابن هشام: ١٢٨/٤– ١٣١.

يوماً تراها كَشِبْه أَرْدِيَةِ الـ .... ـعَصْبِ ويَوماً أَدِيمُها نَغِلا (١)

وليس الأمرُ كما زَعمَ، بل الفصلُ بين العاطف والمعطوف بالظَّرف والجارّ والمجرور جائز في الاختيار إن لم يكن المعطوف فعلاً ولا اسماً مجروراً، وهو في القرآن كثير، كقوله تعالى: " إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَينَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالعَدْلِ..."(٢)، ففصل بـ "إذا" وما أُضيفت إليه بين الواو و" أَنْ تَحْكُمُوا "، وهو معطوف على" أَنْ تُؤَدُّوا "، وكقوله تعالى: " رَبَّنا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً..."، ففُصِلَ بـ "فِي الآخِرَةِ" بين "الواو" و" حَسَنَةً" ، وكقوله تعالى:" وَجَعَلْنَا مِنْ بَينِ أَيْدِيهِم سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِم سَدًّا...." ففُصِلَ بـ "مِنْ خَلْفِهِم" بين "الواو" و" سَدًّا ") (٣).

الاختلاف بينهما محصورٌ في هاتين الآيتين الكريمتين: هل هما من الفصل بين العاطف والمعطوف بشبه الجملة، أم هما من عطف المعمولات المتعدِّدة على العوامل المتعدّدة؟

فابنُ مالكٍ يرى أنّ شبهي الجملتين "مِنْ خَلْفِهِم"، و "فِي الآخِرَةِ" في الآيتين الكريمتين فَصَلَتا بين العاطف "الواو" والمعطوفين "سداً"، و"حسنةً" بغضّ النَّظر عن المعطوفات، معمولاتٍ واحدةً كانت أم متعدّدةً، وأورد لذلك شواهد عديدة من كلام العرب.

وابنُ هشامٍ يرى أنّ ما حكم عليه ابنُ مالكٍ في هاتين الآيتين الكريمتين بأنّه فَصْلٌ بين العاطف والمعطوف إنَّما هو من عطف معمولين مختلفين على

---

(١) ـ البيت من المنسرح، وهو لأعشى قيس. ينظر: ديوانه: ص٢٣٣، وفيه "الخِمْسِ" بدل "العَصْب"، وهو نوعٌ من البرود اليمانيّة، والبيت في الخصائص ـ لابن جنّي: ٣٩٥/٢، وشرح أبيات المغني ـ للبغدادي:١٦٣/٢، وغيرهما.

(٢) ـ سورة النّساء: من الآية ٥٨.

(٣) ـ شرح الشّافية الكافية ـ لابن مالك: ١٢٣٨/٣– ١٢٣٩.

عاملين مختلفين، أي: من عطف الجمل لا المفردات، ولا فصل فيهما بين العاطف والمعطوف، وقد وَهَّمَ ابنَ مالكٍ في حكمه هذا.

وهذه المسألة ليست بِدْعاً من ابن هشامٍ، بل سبقه إلى ذلك أبو حيّان؛ إذ قال: (ولا حُجَّة في الآية الأولى ولا الثَّالثة؛ لأنَّ ذلك من عطف المجرور على المجرور، والمفعول على المفعول، فالواو عطفت "فِي الآخِرَةِ" على " فِي الدُّنْيَا "، و "حسنةً" على "حسنةً" ، وكذلك عطفت "مِنْ خَلْفِهِم" على "مِنْ بَينِ أَيْدِيهِم" ، وعطفت "سداً" على "سداً"، فليس من باب الفصل في شيءٍ) [1].

وتبعهما عددٌ من متأخِّري النُّحاة في كون هذه المسألة من عطف المعمولات المتعدِّدة على العوامل المتعدِّدة وليست من الفصل بين العاطف والمعطوف[2].

على أنّ جمهور النّحاة مع تضعيف الفصل بين العاطف والمعطوف، خلافاً لابن مالك الّذي أجازه بشرط ألّا يكون المعطوف فعلاً، ولا اسماً مجروراً، وأن يكون الفاصل شبه جملةٍ.

والشّواهد التي أوردها من شعر العرب ونثرهم، وجّهها العلماء بتوجيهاتٍ تمنع الفصل وتجعلها من العطف؛ لأنّ في الفصل انقطاعاً بين تراكيب الجملة؛ وفي العطف اتِّصالاً واتّساقاً في تراكيبها والمعنى المنبثق عنها، واتِّصال الكلام واتِّساقه؛ يترتّب عليه وضوح المعنى ووصول مراده، وهو أولى من كَدِّ الذّهن في معرفة المعنى النَّاتج عن الفصل بين مكونات الجملة.

والذي يظهر في الخلاف بين ابن هشامٍ وابن مالكٍ في: هل الآيتان الكريمتان من باب العطف أم من باب الفصل بين العاطف ومعطوفه؟ أنّ

---

(١) ـ التّذييل والتّكميل ـ لأبي حيان: ٢١٢/١٣.

(٢) ـ ناضر الجيش في تمهيد القواعد: ٣٥١٨/٧، والدّسوقيّ في حاشيته على المغني: ٤٢٩/١، والأمير في حاشيته على المغني: ١٣/٢.

الحقّ مع ابن هشامٍ ومن سار على نهجه، وأنّ ابن مالك قد لحقه الوَهَمُ في ذلك والله تعالى أجلّ وأعلم.

وسبب ذلك كما نصّ عليه أبو عليٍّ: بأنّ حرف العطف شديدُ الاتّصال بالمعطوف، وهو نائبٌ مناب العامل؛ وإذا لم يجُز الفصل بين العامل ومعموله، فأنْ لا يجوز الفصل بين النّائب عن العامل وبين ما هو بمنزلة معموله أولى [1].

(١) ـ التّذييل والتّكميل ـ لأبي حيّان: ٢١٥/١٣.

المسألة السَّابعة: (توهيمه ابن مالك في إجازته وقوع الجملة الاعتراضيّة بين جملة الشّرط وجوابها):

قال ابنُ هشام ـ في ثنايا حديثه عن الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب ـ:

(الجملة الثَّانية: المعترضة بين شيئين؛ لإفادة الكلام تقويةً وتسديداً، أو تحسيناً، وقد وقعت في مواضع: .....

الخامس: بين الشَّرط وجوابه،.....، ونحو:" **إِن يَكُنۡ غَنِيًّا أَوۡ فَقِيرٗا فَٱللَّهُ أَوۡلَىٰ بِهِمَاۖ فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلۡهَوَىٰٓ**..."[1]، قاله جماعةٌ منهم ابنُ مالكٍ، والظّاهر أنّ الجواب " **فَٱللَّهُ أَوۡلَىٰ بِهِمَا** "، ولا يَرُدُّ ذلك تثنية الضّمير كما توهَّموا؛ لأنَّ "أو" هنا للتّنويع، وحكمها حكم الواو في وجوب المطابقة. نصَّ عليه الأُبَّذيّ [2]، وهو الحقّ) [3].

خالف ابنُ هشامٍ ابنَ مالك في وقوع الجملة المعترضة بين الشَّرط وجوابه في الآية الكريمة السَّابقة؛ فذهب ابنُ مالكٍ إلى أنَّ في الآية جملةً اعتراضيةً، وهي قوله تعالى: " **فَٱللَّهُ أَوۡلَىٰ بِهِمَا** "، وقد وقعت بين جملة الشَّرط: " **إِن يَكُنۡ غَنِيًّا أَوۡ فَقِيرٗا** "، وجوابها: "**فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلۡهَوَىٰٓ**" [4]، وذهب ابنُ هشام إلى

---

(١) ـ سورة النساء: من الآية ١٣٥.

(٢) ـ شرح الجزوليّة ـ للأبّذي: ٦٣٧/١، والأبّذيّ هو: علي بن محمّد بن محمّد، أبو الحسن الخُشَنِيّ الأُبَّذيٌّ، من نحاة الأندلس البارعين ومن أحفظهم لعلوم العربيّة وأئمّتهم في العلم، لم يصلنا من آثاره سوى «شرح الجزوليّة». (ت٦٨٠هـ). ينظر: الذّيل والتّكملة ـ للمرّاكشي :٣٢٩/٣، وبغية الوعاة ـ للسّيوطيّ: ١٩٩/٢.

(٣) ـ مغني اللّبيب ـ لابن هشام: ٦٥/٥-٦٦.

(٤) ـ ينظر: شرح التّسهيل ـ لابن مالك: ٣٧٦/٢-٣٧٧، و٣٦٢/٣.

أنَّه لا جملةَ اعتراضيةً في الآية، فالشَّرط: " **إِن يَكُنۡ غَنِيًّا أَوۡ فَقِيرًا** "، والجواب: " **فَٱللَّهُ أَوۡلَىٰ بِهِمَا** "، ووَصَف مَن منع ذلك ـ بحجَّة عدم التَّوافق بين الشَّرط والجواب في هذه الحالة؛ فالشَّرط مفردٌ، والجواب مثنًى ـ بأنّه وَهَمٌ.

وجمهور العلماء الذين أوردوا رأي ابنِ مالكٍ لم يُغَلِّطوه فيما ذهب إليه؛ بل عدّوه رأياً معتبراً من إمام جليل، يسنده فيما ذهب إليه السَّمَاع وصحّة المعنى[1]، ولم يُشِر ابن مالكٍ، ولا من ذَكَر رأيه من العلماء إلى أنّ سبب حكمه هذا هو تثنية الضَّمير في قوله:"**بِهِمَا** "؛ لاختلاف الضَّمير إفراداً وتثنيةً بين الشَّرط والجواب فيما لو جُعِلَت هذه الجملة هي الجواب لا جملةً اعتراضيةً، وإنّما هو استنباط تعليل المانعين من ابن هشام.

وجلُّ ما في رأيه أنّه مخالفٌ لرأي أكثر النُّحاة كما ذكر بعضهم [2].

والذي يظهر أنَّ توهيمَ ابنِ هشامٍ الجماعة ومنهم ابنُ مالكٍ في هذه المسألة؛ وتعلِيلَه ذلك؛ إنّما هو اجتهادٌ جانبه الصَّواب، وأنّ رأي ابن مالكٍ له وجاهةٌ واعتبارٌ. والله تعالى أجلّ وأعلم.

---

(١) ـ ينظر: التّذييل والتّكميل ـ لأبي حيّان: ١٩٦/٩، والمساعد على تسهيل الفوائد ـ لابن عقيل: ٥١/٢، وتمهيد القواعد ــ لناظر الجيش: ٢٣٥٠/٦، وموصّل النبيل إلى نحو التّسهيل ـ للشّيخ خالد الأزهريّ: ٧٠٣.

(٢) ـ ينظر: التّذييل والتكميل ـ لأبي حيّان: ١٩٦/٩، والمساعد ـ لابن عقيل: ٥١/٢.

المسألة الثَّامنة: (توهيمه ابن مالكٍ في إجازته حذف مرفوع نحو: "قاموا ليس زيداً"، وتقديره: "بعضاً" مضافاً إلى ضمير المتقدّم):

قال ابنُ هشام ـ في أثناء حديثه عن الجهات التي يدخل الاعتراضُ على المعرب من جهتها ـ:

(النَّوع الثَّالث عشر: منعهم من حذف بعض الكلمات، وإيجابهم حذف بعضها، فمن الأوّل: الفاعل ونائبه، والجارُّ الباقي عمله، إلاَّ في مواضع، نحو قولهم " اللهِ لأفعَلَنَّ "، و" بِكَم درهمٍ اشتريتَ "، أي: واللهِ، وبكم مِن درهمٍ.

ومن الثَّاني: أحد معمولي " لَاتَ ".

ومن الوَهَم في الأوَّل: قولُ ابنِ مالك في أفعال الاستثناء نحو: " قاموا ليس زيداً، و" لا يكون زيداً "، و" ما خلا زيداً ": إنَّ مرفوعهنّ محذوف، وهو كلمة "بعض" مضافة إلى ضمير من تقدَّم.

والصَّواب: أنَّه مضمرٌ عائدٌ إمَّا على البعض المفهوم من الجمع السّابق كما عاد الضّمير من قوله تعالى: "**فَإِن كُنَّ نِسَآءً**..." على البنات المفهومة من الأولاد في" **يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡ**.."[1].

وإمّا على اسم الفاعل المفهوم من الفعل، أي: لا يكون هو ـ أي القائمُ ـ زيداً).[2]

وقال ابنُ مالكٍ: (و" ليس"، و " لا يكون " المستثنى بهما: هما الرّافعان الاسم، الناصبان الخبر؛ فلذا يجب نصب ما استُثنِيَ بهما؛ لأنّه الخبر، ولوقوعهما موقع "إلَّا" التزم حذف اسمهما؛ لئلّا يفصلها من المستثنى، فيُجهَلَ قصدُ الاستثناء..... وتقول: قام القومُ ليس زيداً، وأصله: ليس

---

(١) ـ سورة النساء: من الآية ١١.

(٢) ـ مغني اللّبيب ـ لابن هشام: ٦/٢٦٣– ٢٦٧.

بعضُهم زيداً، وكذلك إذا قلتَ: قاموا لا يكونُ زيداً، معناه: إلَّا زيداً، وأصله: لا يكونُ بعضُهم زيداً.....

وأمّا المرفوع بـ " ليس "، و " لا يكون " فلا يُقَدَّر إلّا "بعضَاً " مضافاً إلى ضمير المستثنى منه.....، وهذا هو القياس ألَّا يتحمَّل " ليس"، و" لا يكون " ضميراً يطابق ما تقدّم) [١].

وقال ـ أيضاً ـ :(من أدوات الاستثناء: " ليس "، و " يكون " مسبوقةً بـ " لا "، وهما على فعليَّتهما وعملِهما، إلَّا أنَّ المرفوع بهما لا يكون إلَّا مستتِراً؛ لأنَّهم قصدوا ألَّا يليهما إلَّا ما يلي " إلَّا "؛ لأنَّها أصل أدوات الاستثناء، ومن أدوات الاستثناء: "خلا"، و "عدا"، .....، وإذا نُصِب بهما، فهما فعلان مضمَرٌ فاعلاهما؛ لِمَا أضمر له مرفوع " ليس"، و" يكون ") [٢].

مسألة مخالفةِ ابنِ هشامٍ ابنَ مالكٍ وتوهيمُه له ـ هنا ـ في نحو قول العرب: " قام القومُ ليس زيداً، وقاموا لا يكونُ زيداً "، هي: هل تُعَدُّ من باب حذف الاسم الظَّاهر، أو من باب الإضمار؟

فابنُ مالكٍ يرى حذف اسمهما وتقديره اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير الاسم السّابق، فيقدّره بكلمة "بعض" كما نصّ عليه بقوله: (وأمّا المرفوع بـ " ليس، ولا يكون " فلا يُقدَّرُ إلّا " بعضاً " مضافاً إلى ضمير المستثنى منه) [٣].

وسبب ذلك ـ كما بيّنه هو ـ صلاحيَّة لفظ " بعض " ومناسبته للمستثنى منه على اختلاف لفظه، وجَعَلَ هذا التَّقدير هو القياس ـ خلافاً لمن قدّره ضميراً ـ معلِّلاً ذلك بأنّ تحمَّل هذين الفعلين ضميراً مطابقاً لما تقدّم يؤدي إلى الاتِّصال بين المستثنى والمستثنى منه، وهو يرى أنَّ الاستثناء مقدَّر الاستئناف [٤].

---

(١) ـ شرح التّسهيل ـ لابن مالك: ٢/٢٢٩– ٢٣٠.

(٢) ـ شرح الكافية الشّافية ـ لابن مالك: ٢/٧٢٠– ٧٢١.

(٣) ـ ينظر: شرح التّسهيل ـ لابن مالك: ٢/٢٢٩.

(٤) ـ المرجع السّابق: ٢/٢٣٠.

وابن هشامٍ يرى أنَّ الاسم في هذين الفعلين ضميرٌ مفردٌ مذكّرٌ عائدٌ على واحدٍ من أشياء عديدة، هي [١]:

١. كلمة " البعض" المفهومة من الجمع السَّابق.

٢. اسم الفاعل المفهوم من الفعل السَّابق العامل في المستثنى.

٣. المصدر المفهوم من الفعل السَّابق العامل في المستثنى.

وسبب ذلك أنّهم نصُّوا على أنَّ الاسم في باب " كان " وأخواتها لا يَحذَف؛ لشبهه بالفاعل؛ فإذا قُدّر مُضمراً أُمِن من ذلك [٢]، وهذا هو سبب توهيمه ابنَ مالكٍ، ورُدَّ ذلك بأنّه لا يلزم من تشبيه اسمه بالفاعل في بعض الأحوال أن يشبهه في كُلِّ أحواله؛ فقد يجوز فيه وهو مبتدأٌ مالا يجوز فيه بعد دخول الفعل الناسخ [٣].

وهما في ذلك متّبِعان من قبلهما؛ فابنُ هشامٍ تابعٌ في اختياره رأي الجمهور [٤]، وابنُ مالك تابعٌ ابن العِلْج [٥]، بينما نصَّ أبو حيّان على تفرّد ابن مالكٍ بهذا التَّقدير [٦].

---

(١) ـ ينظر: تمهيد القواعد ـ لناظر الجيش: ٢٢١٣/٥، وموصّل النّبيل ـ للأزهري: ص٦٤٣.

(٢) ـ تمهيد القواعد ـ لناظر الجيش: ٢٢١٣/٥.

(٣) ـ المرجع السّابق: ٢٢١٤/٥.

(٤) ـ ينظر: التّذييل ـ لأبي حيّان: ٣٣١/٨، وتمهيد القواعد ـ لناظر الجيش: ٢٢١٢/٥، وموصّل النّبيل ـ للأزهري: ص٦٤٣.

(٥) ـ ينظر: المساعد ـ لابن عقيل: ٥٨٧/١، وموصّل النّبيل ـ للأزهري: ص٦٤٣، وابن العِلْج هو: الإمام العالم ضياء الدّين أبو عبد الله محمّد بن عليّ الإشبيليّ، يعرف بابن العِلْج، من نحاة القرن السّابع الهجريّ، ولد ونشا في إشبيلية، غادرها حتى وصل اليمن، واستقرّ بها وصنّف، له كتاب البسيط في النّحو، نقل عنه أبو حيّان كثيراً في كتابه التّذييل. ينظر: تراجم طبقات النّحاة واللّغويّين ـ لابن قاضي شهبة: ص٢٠١، وبغية الوعاة ـ للسّيوطيّ: ٣٧٠/٢.

(٦) ـ ينظر: التّذييل ـ لأبي حيّان: ٣٣١/٨.

ويُؤْخَذ على وصف ابنِ هشامٍ رأيَ ابن مالك بأنَّه وَهَمٌ، اللَّبسُ والاحتمالُ في مسألة دقيقة نتج عنها حكمٌ بتوهيم ابن مالك، بينما كان الواجب عليه أن يجعلَ المأَخْذَ جليّاً لا لبس فيه؛ إذ يُفْهَم من كلام ابنِ هشامٍ أنَّ الوَهَمَ المنسوبَ لابن مالك إنّما هو في وجوب الحذف من امتناعه؛ لأنّه قال ومن الوَهَم في الأوَّل، ويقصد بالأوَّل: منعَهم من حذف بعض الكلمات، ومعنى كلامه: أنَّ هناك جهةً يدخل فيها الاعتراض على المُعرب، وهي منع العالِم بعضَ الكلمات من الحذف، بينما الصَّواب هو وجوب الحذف.

وابنُ مالكٍ لم يمنع من الحذف، بل يوجبه ويمنع من ذكره في مثل هذه المسألة، والوَهَمُ الذي نسبَه لابنِ مالك هو في نوع المحذوف وتقديره.

والَّذي يظهر هو أنَّ في توهيم ابنِ هشامٍ نظراً؛ وذلك لتصريح ابنِ مالك بإضمار اسمهما [1]؛ ولإشارة المراديّ على أنّه يمكن حمل كلام ابنِ مالك على رأي البصريّين [2]؛ ولعدم وصف كثيرٍ ممّن أورد رأي ابن مالك ـ في هذه المسألة ـ رأيَه بالوَهَم أو الخَطأ، كما صنع ابن هشام؛ لقوّة قياس ابن مالك وصحّة المعنى [3].

(١) ـ ينظر: شرح الكافية الشّافية ـ لابن مالك: ٢/٧٢٠.

(٢) ـ ينظر: المنصف من الكلام ـ للشّمنّي: ٢/٢٣٨.

(٣) ـ ينظر: التّذييل ـ لأبي حيّان: ٨/٣٣١، والمساعد ـ لابن عقيل: ١/٥٨٧، وتمهيد القواعد ـ لناظر الجيش: ٥/٢٢١٢، والمنصف ـ للشّمنّي: ٢/٢٣٨، وموصّل النّبيل ـ للأزهري: ص٦٤٣

المسألة التَّاسعة: (توهيمه ابن مالكٍ في تقسيمه الإسناد إلى لفظيٍّ، عامٍّ في أقسام الكلمة، ومعنويٍّ، مختصٍّ بالأسماء):

قال ابنُ هشام ـ في الباب السَّابع ـ :(وأمّا قولُ ابنِ مالكٍ: "إنَّ الإسناد اللَّفظيَّ يكون في الأسماء والأفعال والحروف، وإنَّ الّذي يختصُّ به الاسمُ هو الإسناد المعنويّ"؛ فلا تحقيق فيه.

وقال لي بعضهم: كيفَ تَتَوَهَّم أنّ ابنَ مالكٍ اشتبه عليه الأمر في الاسم والفعل والحرف؟! فقلتُ: كيفَ تَوَهَّم ابنُ مالك أنَّ النَّحويّين كافَّةً غَلِطُوا في قولهم: "إنَّ الفعل يُخْبَر به ولا يُخبرُ عنه، وإنَّ الحرف لا يُخبرُ به ولا عنه؟ وممَّن قلَّد ابنَ مالكٍ في هذا الوَهَم أبو حيَّان) [(١)].

وقال ابنُ مالكٍ:(فقد ظهر بهذا لمَ قيلَ: "الاسم كلمة يُسْنَد ما لمعناها إلى نفسها"؛ فقيَّد الإسناد باعتبار المعنى؛ لأنَّه خاصٌّ بالأسماء، بخلاف الإسناد باعتبار مجرّد اللفظ؛ فإنَّه عامٌّ) [(٢)].

فالاختلاف بينهما وقعَ في أنواع الإسناد، واختصاصه؛ فابنُ مالكٍ يرى أنَّ الإسناد على نوعين:

إسنادٌ لفظيٌّ، وهو: ما قُصِد به الحكمُ على اللَّفظ فقط، وهذا يشمل أقسام الكلمة الثلاثة.

وإسنادٌ معنويٌّ، وهو: ما قُصِد به الحكمُ على معنى الكلمة، أي: مدلولها لا لفظها، وهذا مختصٌّ بالأسماء [(٣)].

---

(١) ـ مغني اللّبيب ـ لابن هشام: ٦/٥٩٧– ٥٩٨.

(٢) ـ شرح التّسهيل ـ لابن مالك: ١/٩.

(٣) ـ ينظر: تمهيد القواعد ـ لناظر الجيش: ١/١٥٠.

وابنُ هشامٍ يرى أنَّ هذا التَّقسيمَ غيرُ محقَّقٍ، وتحقيقه أنَّ الإسناد واحدٌ، ولا يكون إلَّا للأسماء؛ أصالةً للاسم، أو فرعيّةً للأفعال والحروف بعد نقلها عن وضعها الأصليّ إلى الدِّلالة على الاسم.

وعندما أَخَذَ عليه بعضُ النُّحاة وصفه تقسيم ابن مالكٍ بغير التَّحقيق، ردَّ عليهم بوَهَم ابن مالكٍ؛ عندما غلَّط النُّحاة في حدِّهم الفعل والحرف؛ بسبب تناقض كلام ابنِ مالكٍ؛ إذّ نصَّ هنا على أنّ الفعل والحرف قد يُسنَد إليهما إسناداً لفظيّاً عندما يُنقَلان من حالتهما الأصليَّة إلى الاسميَّة بقصد ألفاظهما، وعلى هذا فهما ـ أصالةً ـ لا يصحُّ الإسنادُ إليهما، وهذا هو ما نصَّ عليه النُّحاة؛ فكيف يغلِّطهم على حكمٍ يراه صَوَابًا؟!

ولم أجد فيما وقفت عليه من كتب ابنِ مالك تغلِيطَه النُّحاةَ فيما نصُّوا عليه، ولعلَّ ابنَ هشامٍ فَهِمَ من عُدول ابن مالكٍ في حدِّ الفعل والحرف عن حدِّ النُّحاة[1]، أنَّه غلَّطهم فيما ذهبوا إليه.

وقد وجَّه بعضُ النُّحاة عدولَ ابنِ مالكٍ عن حدِّ الجمهور بأنَّ قولهَم مختصٌّ بما عدا الإسناد اللّفظيّ[2]؛ لأنَّ الفعل والحرف في الإسناد المعنويّ لا يُخبَر عنهما، ووجَّهه أيضاً بأنَّ التَّغليط المفهوم من كلام ابن هشامٍ إنّما هو من حيث تعميم النُّحاة الإسنادَ وعدمُ تقييده باللَّفظيّ [3].

والمحتمَل ـ والله أعلم ـ في مخالفة ابن مالكٍ حدَّ الجمهور إنَّما كان بسبب نصِّهم ـ في حدِّ الفعل والحرف ـ على أنَّه لا يُسنَد إليهما، لا باعتبار لفظهما ولا باعتبار معناهما؛ لذلك عدَل عن حدِّهم إلى الحدِّ الذي يرى فيه أنَّ الإسناد ينقسم إلى اللَّفظيّ والمعنويّ.

---

(١) ـ ينظر: التّذييل ـ لأبي حيّان: ٤٧/١، ٥٠.

(٢) ـ ينظر: المنصف من الكلام ـ للشّمنّي: ٢٧٣/٢.

(٣) ـ ينظر: حاشية الأمير على المغني: ١٨٥/٢.

والّذي يظهر أنّه لا وَهَمَ في تقسيم ابنِ مالك، ولا غَلَطَ في مخالفته حدَّ الجمهور، وأنّ ابنَ هشامٍ يوافقه فيما ذهب إليه في مسألة الإسناد، وأنّه مختصٌّ بالأسماء أصالةً أو عروضاً، كلٌّ حسب رأيه، والمحصِّلة واحدة.

المسألة العاشرة: (توهيمه ابن مالكٍ في جعله الفعل نحو: "تَمَنَّى" ماضياً): قال ابن هشام ـ في الباب السَّابع ـ: (فصلٌ: وأوَّل ما يَحْتَرِزُ منه المُبتدِئُ في صناعة الإعراب ثلاثةَ أمورٍ:

أحدها: أن يلتبسَ عليه الأصليُّ بالزَّائد .....، ومِمَّا يَشْتَبِه نحو: "تَوَلَّوا" بعد الجازم والنّاصب، والقرائن تُبَيِّنُ..... و"تَلَظَّى" في: "فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ" [(١)] مضارعٌ؛ وإلَّا لقيل: تَلَظَّتْ، وكذا "تَمَنَّى" من قوله[(٢)]:

تمنَّى ابنتايَ أن يعيشَ أبوهما .... وهل أنا إلَّا من ربيعةَ أو مُضَرْ

ووَهِمَ ابنُ مالكٍ فجعله ماضياً من باب:

فلا مُزنة ودَقَتْ ودْقَها .... ولا أرضَ أبقلَ إبقالَها [(٣)]

وهذا حملٌ على الضَّرورة من غير ضرورة) [(٤)].

وقال ابن مالكٍ: (واحترزت ـ بقولي "ولا تُحذف غالباً" ـ من نحو قول بعض العرب: قال فلانةٌ، وذهب فلانةٌ، حكاهما سيبويه [(٥)]، وعلى هذه اللُّغة جاء قولُ لبيد:

تمنَّى ابنتايَ أن يعيشَ أبوهما .... وهل أنا إلَّا من ربيعةَ أو مضر

---

(١) ـ سورة اللَّيل: الآية ١٤.

(٢) ـ البيت من الطَّويل، وقائله الصَّحابيُّ الجليل: لبيد بن ربيعة العامريّ ـ رضي الله عنه ـ ينظر: ديوانه: ص٢١٣، وأمالي ابن الشَّجريّ: ٣/٧٥، ١٩٥، وشرح المفصَّل ـ لابن يعيش: ٨/٩٩، وخزانة الأدب ـ للبغدادي: ٤/٣٤٠.

(٣) ـ البيت من المتقارب، وهو لعامر بن جُوَين الطائيّ. ينظر: الكتاب ـ لسيبويه: ٢/٤٦، وشرح المفصّل ـ لابن يعيش: ٥/٩٤، وخزانة الأدب ـ للبغدادي: ١/٤٦.

(٤) ـ مغني اللَّبيب ـ لابن هشام: ٦/٦١٠– ٦١١.

(٥) ـ ينظر الكتاب ـ لسيبويه: ٢/٤٣ ، ٤٥.

لأنَّ الإسناد إلى المثنّى كالإسناد إلى المفرد بلا خلاف) [1].

أصل هذه المسألة هو حكم تذكير الفعل مع الفاعل الضَّاهر المؤنَّث تأنيثاً مجازيّاً.

فجمهور العلماء على جوازه، ومن هؤلاء ابنُ مالكٍ وابنُ هشامٍ، والخلاف الواقع بينهما في هذه المسألة إنَّما هو في بعض شواهد هذا الحكم.

وتوضيحاً لهذا الحكم؛ فقد ساق ابنُ هشامٍ شواهدَ على هذه المسألة، ونبّه من خلالها إلى أنّه قد يقع اللَّبس والوَهَم من بعض العُلماء في الاستدلال ببعض هذه الشَّواهد على أصل المسألة والخروج بها عن القياس.

ومن ذلك خلافه مع ابن مالك، ووصْمُه إيَّاه بالوَهَم في استشهاده ببيت لبيد ـ رضي الله عنه ـ السَّابق؛ إذ جعل قوله" تَمَنَّى ابنتايَ" فعلاً ماضياً مذكَّراً مع أنَّه مُسنَدٌ لاسم ظاهرٍ حقيقيّ التَّأنيث، وهذا ـ في نظره ـ مخالفٌ لقاعدة جواز ذلك، وجَعَل صوابَه أن يكون" تَمَنَّى" فعلاً مضارعاً أصله" تَتَمَنَّى" أُسقِطَت تاؤه الأولى جوازاً في مثل هذا النَّوع من الأفعال استناداً إلى السَّماع الموثوق به عن العرب، وقد جاء التَّنزيل بذلك في مواضع عديدة، منها على سبيل المثال: قولـــــه تعـــــالى: " وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ..."[2]، والأصل: تَتَساءلون، وقوله تعالى: " فَأَنذَرۡتُكُمۡ نَارٗا تَلَظَّىٰ " [3]، والأصل: تَتَلَظَّى، وقوله تعالى:" تَنَزَّلُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ..."[4]، والأصل: تَتَنَزَّل.

---

(١) ـ شرح التَّسهيل ـ لابن مالك: ٢/١١١– ١١٢.

(١) ـ سورة النساء: من الآية ٢.

(٢) ـ سورة الليل: الآية ١٤.

(٣) ـ سورة القدر: من الآية ٤.

والذي جعلَ ابنَ هشامٍ يصِف رأيَ ابنِ مالكٍ بالوَهَم هو حمله على قول الشَّاعر:..... ولا أَرضَ أبقَلَ .....، ورُدَّ ذلك بأنَّه ضرورةٌ حمَلَت الشَّاعر على حذف تاء التَّأنيث من الفعل، وقال ابن هشامٍ: لا ضَرورةَ تحمل لَبيد ـ ﷺ ـ في بيته على حذف التَّاء؛ لأنَّ جعْلَه من المضارع المحذوف التَّاء أولى وأصَحَّ.

ويظهر أنَّ ابنَ هشامٍ وهَّم ابنَ مالكٍ على مقاييسه، أي: مقاييس ابن هشام، وهذا فيه نَظَرٌ؛ إذ لا يصحَّ مثل ذلك إلّا في حال كونهما يحتكمان إلى المقاييس نفسها، أمّا احتكامُ ابنِ مالكٍ ـ في هذه المسألة ـ إلى مقاييسَ تخالف مقاييسَ ابنِ هشامٍ؛ فإنَّها من وُجُهَات النَّظر المحتمِلَة للصَّواب والخَطَأ لكلٍّ منهما.

فابنُ مالكٍ صرَّح بأنَّ حذف التَّاء من الفعل الماضي المسند إلى الاسم الظَّاهر المؤنّث حقيقةً جائزٌ على غير الغالب كما حكَى سيبويه عن العرب: " قالَ هندٌ "؛ وما نظَمَه لبيدٌ قد يكون على هذه اللُّغة.

وابنُ هشامٌ يرى أنَّ حذف التَّاء من الفعل المسند إلى الاسم الظَّاهر المؤنَّث تأنيثاً حقيقيًّاً مخالفٌ لمقاييس العرب، وحذف التَّاء من المضارع المبدوء بتاءين جائزٌ مطّرد؛ فينبغي حمل بيت لبيدٍ عليه.

وعلى ما ذُكِر يمكن أن يكون الأمرُ متنازَعاً فيه بين الأفصح والصَّحيح، ولا وجود لوَهَمٍ أو خَطَأٍ.

والله أعلم بالصّواب.

الخاتمة

الحمد لله على نعمه الوافرة وآلائه الجسيمة، والحمد لله على إتمام هذه الورقة البحثية، التي أرجو الله أن يجعلها ذخراً ونفعاً، وقد ظهرت لي في ختام هذا العمل بعض النتائج؛ علّها أن تفيد من يعرض لها:

١- عدم التّسليم المطلق بمآخذ العلماء على بعضهم إلّا بعد النَّظر والتَّدقيق في أصول المسائل وأدلّتها، فكم من خطأ مشهور منسوب إلى عالمٍ، هو منه براءٌ؛ لأنَّ عالماً مشهوراً قد نسب إليه ذلك، وتناقله من جاء بعده دون تحقيق وتدقيق.

٢- بعض المسائل التي غلَّط فيها ابن هشامٍ ابن مالكٍ ليست من بِدْعِ ابن هشامٍ؛ فقد ظهر بعد التَّأمل والرُّجوع إلى المصادر أنَّ ابن هشامٍ متّبعٌ وناقلٌ من غير تصريحٍ، ويصدر عن هذا أمران:

أ ـ نسبة الرّأي إلى غير صاحبه، واشتهار ذلك عند المتأخّرين، دون أن يَذْكُرَ صوابَه إلا قلّةٌ من المحقّقين.

ب ـ تسليم النَّاقل برأي النَّاقد دون عرض المسألة بتفصيلاتها وأدلتها؛ ما يسهم في نشر الخطَأ.

٣- جلّ المسائل التي غلّط فيها ابن هشامٍ ابن مالكٍ لا تعدو أن تكون ـ غالباً ـ اختلافاً في وُجُهَات النّظر، أو في كثيرٍ منها مجانبة للصّواب، وهذا من أهداف البحث الرئيسة، وهي دفع ما كان مشهوراً بالخطأ المنسوب لابن مالكٍ، وبيان الحقّ فيه.

٤- غالب المآخذ التي أخذها ابن هشامٍ على ابن مالكٍ، إنّما استند فيها ابن مالكٍ على أصل السَّماع عن العرب، وهذا يظهر مدى سعة اطّلاعه، وتقديره للمسموع عن العرب وإن كان قليلاً، وهذا يجعل ابن مالكٍ يوافق الكوفيّين في بعض المسائل.

٥- نبّهني هذا البحث إلى أنّ مثل هذه الموضوعات تستحقّ الدّراسة والبحث، وهي مجال خصب للباحثين المتخصّصين للإفادة من

مثل هذه الموضوعات؛ لما تحتويه من مسائل دقيقة في التخصّص؛ ولما فيه من إزالة بعض الإشكالات العلميّة المتعلّقة في نسبة الأخطاء والأغلاط لبعض العلماء، وهي احتمالات واتهّامات تحتاج إلى التأمّل وإعادة النَّظر.

٦- إذا كان العالم له عددٌ من المصنّفات في علمٍ من العلوم؛ فالواجب عدم إصدار الأحكام إلّا بعد تتبّع مصنّفاته وآراءه المبثوثة في كتبه؛ فلربّما أورد المصنّف رأياً حديثاً خالف فيه رأيه القديم؛ فحكم عليه بالرّأي القديم، وهذا فيه عدم إنصاف.

ثبت المصادر والمراجع

- الأبّذيّ ومنهجه في النّحو مع تحقيق السّفر الأوّل من شرحه على الجزوليّة ـ رسالة دكتوراه. إعداد: سعد بن حمدان الغامدي. كليّة اللغة العربيّة ـ جامعة أمّ القرى. مكّة المكرمّة. ١٤٠٦هـ.
- الأصمعيَّات ـ لعبد الملك بن قريب الأصمعيّ. تحقيق: أحمد شاكر وعبد السّلام هارون. دار المعارف بمصر. ط٣.
- الأعلام ـ لخير الدّين الزِّركليّ. دار العلم للملايين. بيروت. ط١٥. مايو ٢٠٠٢م.
- الأمالي ـ لابن الشّجريّ. تحقيق ودراسة: الدّكتور. محمود محمّد الطّناحيّ. مكتبة الخانجيّ بالقاهرة. ط١. ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- الاقتراح في علم أصول النّحو ـ للسّيوطيّ. قراءة وتعليق: الدّكتور. محمود سليمان ياقوت. دار المعرفة الجامعية. القاهرة. ١٤٢٦هـ/٢٠٠٦م.
- بغية الوعاة ـ للسّيوطيّ. تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر بمصر. ط٢. ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- تذكرة النُّحاة ـ لأبي حيَّان الأندلسيّ. تحقيق: الدّكتور. عفيف عبد الرّحمن. مؤسّسة الرّسالة. بيروت. ط١. ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل ـ لأبي حيَّان الأندلسيّ. تحقيق: الأستاذ الدّكتور. حسن هنداوي. دار القلم. دمشق. ط١. ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل ـ لأبي حيَّان الأندلسيّ. (الجزء الخامس) مخطوطة دار الكتب المصريّة. القاهرة.
- تفسير الطَّبريّ (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) ـ لابن جرير الطّبريّ. تحقيقك الدّكتور. عبد الله التّركي. هجر للطّباعة والنّشر. القاهرة. ط١. ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ـ لناظر الجيش. تحقيق: الأستاذ الدّكتور. علي فاخر وزملائه. دار السّلام للطّباعة والنّشر. ط١. ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك ـ للمراديّ. شرح وتحقيق: الأستاذ الدكتور. عبد الرّحمن سليمان. دار الفكر العربيّ. القاهرة. ط١. ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- الجنى الدّاني في حروف المعاني ـ للمراديّ. تحقيق: الدّكتور. فخر الدّين قباوة ومحمد فاضل. دار الكتب العلميّة. بيروت. ط١. ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- حاشية الأمير على مغني اللّبيب ـ دار إحياء الكتب العربيّة.
- حاشية الدّسوقي على مغني اللّبيب ـ لمحمّد بن أحمد بن عرفة الدّسوقيّ.
- حاشية يس على التّصريح على التّوضيح ـ للشيخ يس بن زين الدّين العليميّ. دار الفكر. القاهرة
- الذَّيل والتّكملة لكتابي الموصول والصّلة ــ للمرّاكشي. تحقيق: الدكتور. إحسان عبّاس وزميليه. دار الغرب الإسلامي. تونس. ط١. ٢٠١٢م.
- خزانة الأدب ولبّ لباب العرب ـ للبغداديّ. تحقيق وشرح: عبد السّلام هارون. مكتبة الخانجي. القاهرة. ط٤. ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- الخصائص ـ لابن جنّي. تحقيق: محمد النجّار. المكتبة العلميّة.
- ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس). تحقيق: محمّد حسين. الإسكندريّة. ١٩٥٠م.
- شرح أبيات مغني اللّبيب ـ للبغداديّ. تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد دقّاق. دار المأمون للتّراث. دمشق. ط٢. ١٤٠٧هـ/١٩٨٨م.

- شرح التّسهيل ـ لجمال الدّين محمّد بن عبد الله بن مالك. تحقيق: الدّكتور. عبدالرّحمن السيّد والدّكتور. محمّد المختون. هجر للطّباعة والنّشر.
- شرح التّسهيل ـ للمراديّ (القسم النّحويّ). تحقيق ودارسة: محمّد عبيد. مكتبة الإيمان. المنصورة. ط١. ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
- شرح ديوان لبيد بن ربيعة. تحقيق وتقديم: الدّكتور. إحسان عبّاس. الكويت. ١٩٦٢م.
- شرح الكافية الشّافية ـ لجمال الدّين محمّد بن عبد الله بن مالك. تحقيق وتقديم: الدّكتور. عبد المنعم هريدي. دار المأمون للتّراث. ط١. ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- شرح الرّضي على الكافية ـ للرّضيّ. تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر. منشورات جامعة قاز يونس. بنغازي. ط٢. ١٩٩٦م.
- شرح الدّماميني على مغني اللّبيب ـ للدّماميني. تصحيح وتعليق: أحمد عزو عناية. مؤسسة التاريخ العربي. بيروت ــ لبنان. ط١. ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- شرح المفصّل ـ لابن يعيش. المطبعة المنيريّة. مصر.
- الصّحاح (تاج اللّغة وصحاح العربيّة) ـ للجوهريّ. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار. دار العلم للملايين. بيروت ـ لبنان. ط٤. ١٩٩٠م
- الضّوء اللّامع لأهل القرن التّاسع ـ للسّخاويّ. دار الجيل. بيروت.
- تراجم طبقات النّحاة واللّغويّين والمفسرين والفقهاء ـ لابن قاضي شهبة. تحقيق: د. محسن غياض. الدار العربيّة للموسوعات. ط١. ١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م.
- عجائب الآثار في التّراجم والأخبار ـ لعبد الرّحمن الجبرتي. تحقيق: الأستاذ الدّكتور. عبد الرّحيم عبد الرّحمن. مطبعة دار الكتب المصريّة. القاهرة. ١٩٩٨م.

- عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (بهامش أوضح المسالك ـ لابن هشام) ـ لمحمّد محيي الدّين عبد الحميد. المكتبة العصريّة. بيروت.
- فتح القريب على شواهد مغني اللّبيب ـ للسيوطي. نسخة خطية كتبت سنة ١٣٧١هـ.
- الفهرست ـ لابن النديم. تحقيق: رضا تجدد. طهران ١٣٩١/١٩٧١.
- الكتاب ـ لسيبويه. تحقيق وشرح: عبدالسّلام هارون. عالم الكتب. ط٣. ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- المساعد على تسهيل الفوائد ـ لابن عقيل. تحقيق وتعليق: د. محمّد كامل بركات. دار الفكر. دمشق. ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- المسند ـ للإمام أحمد بن محمّد بن حنبل. شرح: أحمد محمّد شاكر. دار المعارف بمصر. ١٣٩١هـ/١٩٧١م.
- مسند أبي داود الطيالسي ـ لسليمان بن داود بن الجارود. تحقيقك الدكتور. محمّد التّركي. دار هجر للطّباعة والنّشر.
- مسند عبد الله بن عمر تخريج أبي أميّة محمّد بن إبراهيم الطّرسوسيّ. تحقيق: أحمد راتب عرموش. دار النّفائس. ط٥. ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- معجم الأدباء ـ لياقوت الحموي. تحقيق: الدكتور. إحسان عباس. دار الغرب الإسلامي. بيروت ـ لبنان. ط١. ١٩٩٣م.
- المعجم الكبير ـ للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطَّبرانيّ. تحقيق: حمدي السّلفيّ. مكتبة ابن تيمية. القاهرة. ط٢.
- مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب ـ لابن هشام. تحقيق وشرح: الدّكتور. محمّد عبد اللّطيف الخطيب. الكويت. ط١. ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- المفصّل في علم العربيّة ـ للزّمخشريّ. دار الجيل. بيروت. ط٢.

- المقاصد النَّحوية في شرح شواهد شروح الألفيّة ـ للعينيّ. تحقيق: محمّد باسل عيون السّود. دار الكتب العلميّة. بيروت ـ لبنان. ط١. ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
- المنصف من الكلام على مغني ابن هشام ـ للإمام تقي الدّين الشّمنّي. المطبعة البهيّة. مصر.
- موصّل النّبيل إلى نحو التّسهيل ـ للشّيخ خالد الأزهريّ. رسالة دكتوراه. تحقيق ودراسة: ثريّا عبد السّميع إسماعيل. كليّة اللغّة العربيّة ـ جامعة أمّ القرى. مكّة المكرمة. ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ـ للسّيوطيّ. تحقيق وشرح: الدّكتور. عبد العال سالم مكرم. مؤسّسة الرّسالة. بيروت. ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

فهرس الموضوعات

عنوان المسألة	الصفحة
المقدّمة	١٧٠٦
المسألة الأولى: (توهيمُ ابن مالكٍ في قصره ورود "بَلْ" الإضرابيّة في القرآن الكريم لقصد الانتقال).	١٧٠٩
المسألة الثَّانية: (توهيمُ ابن مالك في جعله "ما" في "ما حَاشَا"، مصدريّةً و"حَاشَا" استثنائيّةً).	١٧١٢
المسألة الثّالثة: (توهيم ابن مالك في حصره نسبة كون مجرور "حتّى" آخرَ الشيء أو ما اتّصل به إلى الزّمخشريّ).	١٧١٥
المسألة الرّابعة: (توهيم ابن مالكٍ في نقله استعمال "عَلُ" مضافاً).	١٧١٨
المسالة الخامسة: (توهيم ابن مالكٍ في تمثيله لمنفيّ "لَمْ" المنقطع بالبيت: وكنتَ إذْ كنتَ...).	١٧٢٢
المسالة السّادسة: (توهيم ابن مالكٍ في إجازته الفصل بين العاطف والمعطوف بشبه الجملة).	١٧٢٦
المسألة السَّابعة: (توهيمه ابن مالك في إجازته الجملة وقوع الاعتراضية بين جملة الشرط وجوابها).	١٧٣٠
المسألة الثَّامنة: (توهيمه ابن مالكٍ في إجازته حذف مرفوع نحو: "قاموا ليس زيداً"، وتقديره: "بعضاً" مضافاً إلى ضمير المتقدّم).	١٧٣٢
المسألة التّاسعة: (توهيمه ابن مالكٍ في تقسيمه الإسناد إلى لفظيٍّ، وهو عامٌ في أقسام الكلمة، ومعنويٍّ، وهو مختصٌّ بالأسماء).	١٧٣٦
المسألة العاشرة: (توهيمه ابن مالكٍ في جعله الفعل نحو: "تَمَنَّى" ماضياً).	١٧٣٩
الخاتمة	١٧٤٢
ثبت المصادر والمراجع	١٧٤٤
فهرس الموضوعات	١٧٤٩